السلام Aştî

صحيفة سياسية ثقافية اجتماعية منوعة تصدر عن
حزب السلام الديمقراطي الكردستاني

العدد(106) تموز 2025

partiya.asti

selamdemocratic@gmail.com

www.selamdemocratic.com

2 «تركيا الجديدة» و«سوريا القديمة».. الاحتفال بالفشل في بلاد الشام
حسين جمو

4 درس السويداء الذي لن تتعلّمه دمشق
شورش درويش

6 عن معنى الحياة
دعاء عطالله

افتتاحية العدد

الوحدة الداخلية ضرورةٌ أمام الفتنة الممنهجة

تعيش سوريا مرحلةً من أدقّ المراحل وأكثرها تعقيداً منذ اندلاع الأزمة قبل أكثر من عقد. وبينما تأمل الشعوبُ المقهورةُ ببَوادر حلول سياسية واقتصادية تُخرج البلادً من أزماتها المتراكمة، تطفو مجدداً على السطح محاولاتٌ خبيثةٌ لخلق فتنةٍ داخليةٍ جديدة، هذه المرة من بوابة الطائفية والتقسيم المناطقيّ، كما نراه في أحداث السويداء وما رافقها من توترات أمنية في مناطق الساحل.

ما يحدث اليوم لا يمكن عزلهُ عن المشهد الإقليميّ والدوليّ، حيث تتقاطع مصالحُ قوىً متعددة على الأرض السورية، ويُستثمر في حالة الإنهاك الشعبيّ من أجل إعادة خلط الأوراق وتفجير الوضع من الداخل. وللأسف، فإنّ هذه المحاولات تجد في بعض الجراح الاجتماعية والاقتصادية بيئةً خصبةً لنشر خطاب الكراهية وزرع الشكوك بين مكونات المجتمع السوريّ.

في هذا السياق، تتحمّل مكوناتُ شمال وشرق سوريا، التي اختبرت معنى العيش المشترك والنضال المشترك ضد الإرهاب والاستبداد، مسؤوليةً تاريخيةً في الحفاظ على مكتسباتها وعلى السِّلم الأهليّ الذي لطالما كان صمامَ أمانٍ في وجه الانهيار، فالمطلوب اليوم، أكثر من أي وقتٍ مضى، هو اليقظةُ الجماعيةُ والتكاتفُ الشعبيُّ والتأكيدُ على أن مشروعَ التعايش بين الكرد والعرب والسريان الآشوريين وغيرهم في شمال وشرق سوريا ليس مجردَ اتفاقٍ سياسيٍّ، بل تجربة حيّة مبنية على التضحيات والمشاركة والمصير المشترك.

لقد أثبتت قواتُ سوريا الديمقراطية (قسد) مراراً أنها القوةُ الوحيدةُ التي وضعت محاربةَ الإرهاب، وتحديداً تنظيمَ داعش، فوق كل الاعتبارات، وقدمت في سبيل ذلك آلافَ الشهداء من مختلف المكونات، كما أن الإدارة الذاتية الديمقراطية، رغم كل الانتقادات والتحديات، قدّمت نموذجاً بديلاً لإدارة شؤون الناس بعيداً عن المركزية المفرطة أو الهيمنة الأحادية.

واليوم، حين تُطرَح سيناريوهاتٌ لضرب هذه التجربة، يجب أن يكون الردّ شعبيّاً ومؤسساتيّاً في آن، يقوم على تحصين الجبهة الداخلية سياسيّاً، وتنمية الوعي العام بخطورة الفتنة، وتطوير الأداء الإداريّ بما يُلبّي طموحات الناس.

إن المؤامرات التي تُحاكُ في الخفاء ليست جديدة، لكنها تتجدد بأدواتٍ وذرائعَ مختلفة. واليوم، عندما يُدفَع أبناءُ طوائفَ وأعراقٍ متجاورةٍ إلى مواجهاتٍ عبثية، فإنّ المستفيدَ الوحيدَ هي الأنظمة التي تقتات على الفوضى، أو قوى الاحتلال التي تبحث عن ذريعةٍ للبقاء والتوسع، أو الجماعاتِ المتطرفة التي تنتظر الفرصة لإعادة التموضع. ولذلك فإن الردّ الحقيقيّ على هذه التهديدات يبدأ من داخل المجتمع، من قدرة الناس على وعي الخطر، ورفض الانجرار إلى الاستقطاب والاقتتال.

وإن كنا نطالب شعوبَ شمال وشرق سوريا بالتكاتف، فإننا نؤكد في الوقت نفسه على ضرورة أن تقوم الإدارةُ الذاتيةُ بواجبها كاملاً تجاه مواطنيها. يجب أن تكون أكثرَ شفافية، وأكثرَ حرصاً على توفير وتوزيع الخدمات، وأكثرَ انفتاحاً على النقد والتطوير، فالأوطان لا تُبنى فقط بالسلاح، بل بثقة الناس ورضاهم وتماسكهم أيضاً.

في النهاية، ما بين الفوضى والمشروع الديمقراطيّ، لا خيارَ أمام العقلاء سوى الانحياز لوحدة المصير، والمطلوبُ الآن ليس فقط تفادي الفتنة، بل تعزيزُ المناعة الاجتماعية والسياسية ضدها. ولتكن هذه المرحلة اختباراً جديداً لقوة التعايش في شمال وشرق سوريا.

الإدارة الذاتية: نجدد تمسكنا بمكتسبات ١٩ تموز وندعو لتوحيد الجهود لحمايتها

باركت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا ذكرى انطلاق ثورة ١٩ تموز، ودعت إلى توحيد الجهود لحماية منجزات الثورة وتطوير المشروع الديمقراطية والمساهمة الفاعلة في بناء سوريا على أسس اللامركزية تضمن حقوق الجميع.

أصدرت الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا بياناً بمناسبة الذكرى الـ١٣ لانطلاقة ثورة ١٩ تموز التي انطلقت عام ٢٠١٢.

الإدارة الذاتية اعتبرت أن ثورة ١٩ تموز يعتبر نموذج رائد يمكن البناء عليه لحل الأزمة السورية برمتها، وأشارت إلى أن الإدارة الذاتية انبثقت كثمرة من ثمار الثورة وتعد من أبرز منجزاتها

وجاء في نص البيان:

«في هذه المناسبة التاريخية العظيمة، تتوجه الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا بأحرّ التهاني والتبريكات إلى جماهير شعبنا، بمناسبة حلول الذكرى السنوية الثالثة عشرة لانطلاق ثورة ١٩ تموز، الثورة التي شكّلت نقطة تحول مصيرية في تاريخ شعوب ومكونات المنطقة، وأسست لمرحلة جديدة عنوانها الحرية، الكرامة، التعايش، والعدالة الاجتماعية.

لقد جاءت هذه الثورة في لحظة مفصلية من تاريخ سوريا، حيث كانت البلاد تغرق في دوامة العنف والاستبداد، فانطلقت إرادة الشعوب في شمال وشرق سوريا لتخطّ مساراً مختلفاً عن مشاريع التدمير والاقتتال، وترسم معالم مشروع ديمقراطي تعددي لامركزي، يرتكز على إرادة الناس ويعبّر عن تطلعاتهم الحقيقية في بناء سوريا المستقبل.

إن أهمية ثورة ١٩ تموز لا تقتصر على حدود المنطقة فحسب، بل تتجاوزها لتكون نموذجاً رائداً يمكن البناء عليه لحل الأزمة السورية برمتها. فقد نجح شعبنا، مكوناته كافة، في التكاتف والوقوف صفاً واحداً، ليقدم تضحيات عظيمة، وفي مقدمتها آلاف الشهداء الذين قدّموا أرواحهم دفاعاً عن أرضهم وشعبهم، وذادوا عن كرامة الإنسان في وجه الإرهاب والاستبداد. نستذكرهم اليوم بكل إجلال ووفاء، ونجدد العهد على المضي في دربهم حتى تحقيق كامل أهداف الثورة.

إن الإدارة الذاتية الديمقراطية، التي انبثقت كثمرة من ثمار هذه الثورة، تُعد من أبرز منجزاتها، حيث أرست أسس الإدارة المدنية، ومشاركة جميع المكونات في صنع القرار، وتحقيق الأمن والاستقرار في ظل أكثر الفترات تعقيداً وخطورة في تاريخ المنطقة. لقد تحولت مناطق شمال وشرق سوريا، بفضل نضال الشعوب وإرادتهم الحرة، إلى نموذج يُحتذى به على مستوى سوريا، في التعايش السلمي، والحكم الرشيد، والتنمية المجتمعية.

ونحن في الذكرى الثالثة عشرة لانطلاقة هذه الثورة المباركة، نحيّي شعبنا العظيم، الذي خاض هذه الثورة بشجاعة نادرة، وجعل من مناطقه مثالاً حيّاً للتضحية والإصرار والإبداع في إدارة الأزمات، والمضيّ في مشروع البناء الديمقراطي. هذا الشعب، الذي لم يدافع عن نفسه فقط، بل وقف في وجه الإرهاب العالمي ممثلاً بتنظيم داعش، نيابة عن العالم أجمع، وحقق نصراً تاريخياً في سبيل الإنسانية.

إننا في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، نؤكد مجدداً تمسّكنا بمكتسبات ثورة ١٩ تموز، وندعو إلى توحيد الجهود لحماية هذه المنجزات، وتطوير مشروعنا الديمقراطي، والمساهمة الفاعلة في بناء سوريا جديدة على أسس اللامركزية والديمقراطية، دولة لكل السوريين، تضمن حقوق جميع أبنائها دون تمييز».

مسد يدين العنف في السويداء ويدعو إلى حوار وطني شامل

أدان مجلس سوريا الديمقراطية ما تشهده السويداء من عنف وانتهاكات، وحذّر من مخاطر النزاعات الطائفية والمناطقية، ودعا إلى حوار وطني يُتوّج بمؤتمر جامع تشارك فيه جميع القوى الوطنية، ووقف خطاب الكراهية، وأكد أن الحل في سوريا يجب أن يكون سوريّاً ووطنيّاً خالصاً.

أصدر مجلس سوريا الديمقراطية بياناً حول التطورات في مدينة السويداء والمخاطر المحدقة بمستقبل سوريا، جاء فيه:

"يتابع مجلس سوريا الديمقراطية ببالغ القلق والانشغال ما تشهده محافظة السويداء من تطورات أمنية خطيرة واشتباكات مسلحة وأعمال عنف طالت مدنيين، في سياق تصاعد غير مسبوق يُهدد بانزلاق البلاد نحو أزمات أعمق، ويُنذر بانفجار داخلي ذي طابع طائفي أو مناطقي، في ظل استمرار الانسداد السياسي وغياب الدولة الوطنية الجامعة.

إن ما تشهده السويداء اليوم ليس حدثاً معزولاً، بل هو تجسيد مباشر لحالة الانهيار العام التي تضرب البنية السياسية والمؤسساتية في البلاد، نتيجة عقود من الإقصاء والاستبداد وتهميش المكونات الوطنية، وعدم التزام السلطات المركزية بمسؤولياتها تجاه إدارة التنوع وضمان السلم الأهلي.

ويؤكد مجلس سوريا الديمقراطية أن هذه التطورات الخطيرة تُهدد بشكل مباشر مبدأ وحدة وسلامة الأراضي السورية، وتمسّ صميم القانون الدولي الإنساني وحقوق المواطنين السوريين في الأمن والحياة الكريمة. كما تشكل مؤشراً على هشاشة الوضع القائم، وضرورة البحث العاجل عن حلول سياسية مستدامة تُنهي أسباب الصراع وتحول دون تكرار الانفجارات الأمنية في مناطق أخرى من البلاد.

وبناءً عليه، ووفاءً لمسؤوليتنا الوطنية والأخلاقية، فإن مجلس سوريا الديمقراطية يؤكد على ما يلي:

أولاً:

إدانة جميع أشكال العنف والاشتباكات المسلحة والانفلات الأمني التي تهدد السلم الأهلي في السويداء وغيرها من المناطق السورية، وضرورة الوقف الفوري لكل العمليات العدائية أيّاً كانت جهتها، وفتح تحقيق مستقل وشفاف في الأحداث الجارية، بما يضمن محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات دون تمييز أو محاباة.

ثانياً:

دعوتنا العاجلة إلى إطلاق حوار وطني شامل، يُتوّج بمؤتمر وطني جامع، تشارك فيه كافة القوى الوطنية الديمقراطية، ويهدف إلى صياغة مشروع سياسي سوري جديد يقوم على أسس العدالة الانتقالية، وإنهاء الاستبداد، واعتماد نظام ديمقراطي لا مركزي تعددي يضمن المشاركة الفعلية لجميع مكونات الشعب السوري دون استثناء.

ثالثاً:

تحذيرنا من مخاطر الانزلاق إلى نزاعات داخلية ذات طابع طائفي أو مناطقي أو أهلي، لما تحمله من تهديدات وجودية لكيان الدولة السورية ومجتمعها المتعدد، ومن تداعيات كارثية على مستقبل التعايش والسلم المجتمعي.

رابعاً:

المطالبة بوقف جميع أشكال خطاب الكراهية والتحريض الإعلامي والسياسي، لما له من دور خطير في إثارة الفتن وتأجيج الانقسامات، وتهديد مباشر للسلم الأهلي والتعايش المشترك. ونؤكد أن بناء الثقة الوطنية يبدأ من مسؤولية الكلمة والمنبر، واحترام التنوع والاختلاف بعيداً عن التحريض أو التخوين.

خامساً:

تحميل جميع الأطراف السياسية والعسكرية، محلياً وإقليمياً ودولياً، مسؤولياتها القانونية والسياسية والأخلاقية تجاه ما يجري، وندعو إلى احترام قواعد القانون الدولي والامتناع عن أي أدوار أو تدخلات تُسهم في تغذية النزاع أو توظيفه لأجندات ضيقة.

سادساً:

تأكيدنا الثابت أن أي حلّ سياسي في سوريا يجب أن يكون سوريّاً خالصاً، ووطنيّاً جامعاً، يقوم على الحوار والتوافق والاعتراف المتبادل، لا على العنف أو الإقصاء أو الاستقواء بالخارج، وبما يضمن بناء دولة ديمقراطية مدنية تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، وسيادة القانون، واحترام التعدد القومي والثقافي والديني.

ختاماً:

في هذه اللحظة المفصلية، نُجدّد دعوتنا لجميع القوى الوطنية لتحمّل مسؤولياتها في إعادة بناء الثقة والسلم الأهلي، وندعو إلى تحكيم صوت العقل، ووقف التحريض والانقسام، والعمل المشترك نحو مشروع وطني ديمقراطي جامع يُخرج سوريا من نفق الحرب والانهيار، ويفتح أمام شعبها أفقاً جديدة من الحرية والعدالة والاستقرار".

حزب السلام: ما يحدث في السويداء هو نتيجة لسياسة احتكار السلطة

أعرب حزب السلام الديمقراطي الكردستاني في بيان له عن استنكاره للهجمات التي تشهدها منطقة السويداء، معتبراً أن هذه الهجمات هي نتيجة مباشرة لسياسة احتكار السلطة والإصرار على النظام المركزيّ، مؤكداً أن بناء مستقبل آمن لسوريا لا يمكن أن يتحقّق إلا من خلال دولة ديمقراطيّة لا مركزيّة تقوم على احترام حقوق وحريّات جميع مكوّناتها.

وفيما يلي نص البيان:

«نتابع بقلق بالغ التطوّرات الأمنيّة والاشتباكات الدائرة في منطقة السويداء.. هذه الهجمات هي محل تنديد واستنكار، وهي نتيجة مباشرة لسياسة احتكار السلطة والإصرار على النظام المركزيّ الذي يتجاهل التنوّع الوطنيّ والعرقيّ والدينيّ ولا يتيح مشاركة حقيقية لجميع المكوّنات السوريّة.

هذه السياسات السلطويّة هي إعادة إنتاج لنفس التجارب القمعيّة التي عانى منها السوريون على مدار عقود، والتي أوصلت البلاد إلى هذا الواقع المرير من العنف والدمار المستمر.

إن بناء مستقبل آمن لسوريا لا يمكن أن يتحقّق إلا من خلال دولة ديمقراطيّة لا مركزيّة، تقوم على احترام حقوق وحريّات جميع مكوّناتها، وتعزيز التعايش السلميّ والشراكة الحقيقيّة بين أبنائها.

في هذا السياق، ندعو جميع السوريين إلى الوقوف صفاً واحداً ضدّ كلّ محاولات إثارة الفتن التي تُحاك داخل غرف إقليميّة تهدف إلى استمرار نار الحرب بين السوريين.

كما نحذر من الحملات التحريضيّة والكراهية المنظّمة التي تديرها جهات داخل وخارج سوريا، والتي تتحمّل مسؤولية كبيرة في استمرار دوامة العنف ونشر ثقافة الفتنة والكراهية بين السوريين.

إننا ندعو إلى الوقف الفوري للهجمات على السويداء، ونطالب الحكومة السورية المؤقّتة بلعب دور المهدئ والمسؤول، بدلاً من الانحياز لطرف على حساب آخر، بما يضمن حفظ أمن واستقرار المنطقة وحماية المدنيين.

في النهاية، نُعيد التأكيد على أن الحل في سوريا يكمن في الحوار الوطنيّ الشامل، وفي بناء دولة تعدديّة تحترم حقوق كل مكوّن من مكوّنات شعبنا، بعيداً عن المركزية والإقصاء، لتحقيق الأمن والسلام الدائمين».

«تركيا الجديدة» و«سوريا القديمة».. الاحتفال بالفشل في بلاد الشام

حسين جمو

(السلام– المركز الكردي للدراسات).. تبرز في المنطقة حالياً عدة نماذج لبُنى سياسية مختلفة تحاول أن تعرّف شكل الدولة وعقدها الاجتماعي، اثنان منها في طور التشكل ولم تتبلورا بعد بشكل نهائي، لكن مبدئياً يمكن الحديث عن نموذجين بارزين. الأول هو النموذج التركي، وفعلياً هو الأطروحة الكردية لإعادة بناء الجمهورية. هذا النموذج يسعى إلى إعادة تعريف الدولة بشكل يكسر الأحادية القومية الممتدة منذ مئة عام، ويتيح للكرد الدخول في البنية السياسية كشركاء فعليين ومواطنين في الجمهورية، من دون التخلي عن أي من الأقاليم الوطنية المقيدة دولياً باسم تركيا. وهذه العملية هي بفضل فائض الكفاح الكردي هناك وليس نتيجة لـ«وعي الوطنية» في تعريف الجمهورية، لذلك «تركيا الجديدة» ما زالت فرضية وليس منجزاً، والدليل يكمن في النموذج الثاني:

إعادة إنتاج «سوريا القديمة» تجري برعاية الجار الشمالي نفسه، وهي معادلة تنطوي على معضلة تركية حيث البنية الأحادية للجمهورية تسعى إلى نقل نموذجها الذي يتفكك في الداخل، إلى الخارج، أي تصدير تركيا القديمة إلى سوريا الجديدة، وهي تعكس أزمة تركيا مع نفسها واغترابها المبكر مع «تركيا الجديدة» المتعددة القوميات حسب المفترض. وخلال فترة نجاة نظام الأسد المؤقتة من الحرب الأهلية بين عامي ٢٠١٧ – ٢٠٢٤ كانت الدبلوماسية التركية في مسار أستانة مع إيران وروسيا منصبة على إبقاء النظام السوري قومياً واشتراط عدم تخليه عن «الدولة القومية الأحادية» بل الضغط على الأسد لخوض حرب باسم «القومية العربية» ضد الكرد. وليس خافياً أن الثورة السورية لم تفسد إلا بعد تقييدها وعدم السماح لها بأطروحة تعددية، فنشأت التيارات الأولى للثورة، وهي ما تزال معارضة، على التحرك كنظام حكم قومي إلغائي معادي للتعددية بكافة أشكالها، الدينية والطائفية والقومية. ويبدو أن وزارة الداخلية التركية مقبلة على تحولات دستورية كبيرة – إذا تم استكمال مسار السلام مع حزب العمال الكردستاني – لكن وزارة الخارجية ما زالت متمسكة بنظام انقلاب ١٩٨٠ القومي.

على المنوال ذاته النموذج السوري الناشئ تحت حكم هيئة تحرير الشام، امتداد في الذهنية السياسية لانقلاب حزب البعث الأول عام ١٩٦٣. نموذج منغلق لا يشبه الانفتاح الكردي التركي الجديد شمال بلاد الشام في كردستان والأناضول، بل يُغرق المشهد بخطابات ومواقف وتصريحات تتسم بالانغلاق المتعدد الاتجاهات؛ فهو كولونيالي مُضمَر تجاه لبنان، مذهبي تجاه العلويين والدروز، واستعلائي قومي تجاه الكرد، بمشاريع مجازر انتقالية ومتنقلة.

وسوريا بلد لا خيارات وسط فيه؛ فإما أن يحكم بالغلبة الفئوية الفاشلة كما طيلة تاريخها منذ تغلّب معاوية وبنو سفيان عليها وبناء البلاد بهندسة سكانية جديدة باستدعاء جموع وتهجير أخرى، أو القطع مع هذا التاريخ العصبوي الممتد حتى اليوم، بما في ذلك النموذج الأسدي في تمثل نموذج بني أمية، والانتقال إلى التشاركية غير الذمية في إدارة البلاد. بلاد بلا ذهنية أقليات إنما بمجتمعات حيوية غير منفصلة وغير خاضعة في آن. وهي علاقة تعاقدية ليس مطلوباً فيها لأحد الاستسلام و«النخاسة الوطنية»، وهذا لا يتأسس ويصوّب إلا من رأس الحكم المفترض أن يكون رشيداً.

من المفارقات اللافتة أن ما يُبنى اليوم تحت عنوان «تركيا الجديدة» يتم أساساً على تفكيك ما يُسمى «تركيا القديمة» التي تكرر أخطاءها وتاريخها منذ قرن وكلفت تركيا تريليوني دولار صرفتها في المكابرة القومية ضد إصلاح الجمهورية. هذا التعبير – أي تكرار «تركيا القديمة» لنفسها – استخدمه أيضاً زعيم حزب العمال الكردستاني عبداللّه أوجلان لوصف حالة حزب العمال الكردستاني نفسه. وقد اعترف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يسعى إلى أن يكون زعيم «تركيا الجديدة»، بمسؤولية الجمهورية التركية عن «أخطاء كثيرة» وقعت في الماضي، مثل حرق القرى وتهجير السكان قسراً في ليلة واحدة، والأمهات اللواتي لم يُسمح لهن بالتحدث مع أبنائهن بالكردية داخل السجون، والسيارات من طراز «طوروس» التي استخدمتها الاستخبارات العسكرية في عمليات اغتيال وتصفية للمدنيين الكرد.

أما في سوريا، فإن النموذج غير المكتمل لما يُفترض أن يكون «سوريا الجديدة» لا يقوم على نقد «سوريا القديمة» أو تجاوزها، بل على وراثة أدبياتها وإعادة إنتاجها منذ بداياتها المتخيلة والوهمية وهو بنو أمية الذين لم يكونوا سنّة إنما جرى تعريفهم لاحقاً كـ«سنة بتأويل التاريخ» وليس سنّة في العقيدة حيث كانوا على عقيدة الجبرية ثم القدرية، وربما هذه العقيدة أكثر ما يناسب الحكام الجدد.

في المحصلة يُطلق على هذه الحكاية اسم «سوريا الجديدة». وأحد أبرز مظاهر هذه «السوريا الجديدة» هو ما يمكن تسميته بـ «حرية التعبير عن الكراهية» التي تتبناها أدوات إعلامها، إذ تُستخدم فيها دعوات التحريض على الإبادة كأداة ضغط إعلامية، كما حدث في حملة التعبئة العشائرية ضد السويداء، أو قبله في الدعوة إلى الجهاد ضد العلويين، ولاحقاً ضد الكرد للمرة الرابعة بعد عفرين وكوباني وسري كانيه. بل إن شعارات علنية ومخيفة بدأت تظهر، مثل الشعار الذي رُدِّد في أحد التجمعات الشعبية الصغيرة شمال سوريا: «لا إله إلا اللّه، والكردي عدو اللّه»، وهو نموذج لقوموية جديدة تحاول تغليف نفسها بغطاء ديني في محاولة للتهرب من صورتها الجهادية، لا تعكس أي انفتاح حضاري حقيقي، رغم كل ادعاءات منظريها عبر قرون.

ولا يبدو أن أمام السلطة خياراً غير أن تكون عنصرية في بنيتها إذا لم تقرر تجاوز «الدولة الأحادية» سواء القومية أو المذهبية، إذ تُصرّ على نموذج حكم غير معلن، لكنه واضح في جوهره، يقوم على ثنائية «الفاتحين والمغلوبين»، فلا مكان فيه للمساواة في التشاركية السياسية أو الإدارية. في الواقع، استعارت السلطة الجديدة مفاهيم حزب البعث العربي الاشتراكي بشكل شبه كامل في المكابرة الأحادية لتكوين الدولة، حتى في نظرتها للإسلام باعتباره ركيزة قومية تعزز وحدة سوريا العربية، عندما تجد نفسها مضطرة إلى الظهور بمظهر قومي عربي. واللافت أن هذا الاضطرار ليس نابعاً من الداخل بقدر ما هو موجّه للخارج، إذ لم يتم تحقيق أي توافق اجتماعي داخلي واسع ضمن عملية مصالحة وطنية شاملة، مع أن هذه المصالحة ضرورية لإعادة تعريف الدولة. في الواقع، ما تزال «الجمهورية العربية السورية» ترث أدوات النظام السابق في الحكم، وأهمها الهيمنة الفئوية على الثقافات العربية المتنوعة في الداخل، إلى جانب الإصرار على تهميش الكرد وإبقائهم خارج السلطة، بل وتقييدهم ضمن دولة مركزية صارمة.

وعلى المستوى الخارجي، يبدو أن السلطة وجدت أن من الأكثر أماناً أن تُكسى الدولة بغطاء «القومية العربية»، لتظهر بمظهر الدولة القومية، بينما تظل في الجوهر دولة إسلامية جهادية في مضمونها الداخلي. وهذا الشكل القومي للدولة يوفر لها قبولاً عربياً وإقليمياً، يُمكّنها من الاستمرار بممارسة الإقصاء الطائفي ضد مكونات الداخل، من خلال تحويلهم إلى «رعايا» يعيشون في أراض «فُتحت عنوة»، بحسب منطق الفتوحات التقليدية. ومن هنا يمكن فهم الاعتداءات الخطابية أو الأمنية على العلويين، ثم على الدروز، وبينهما حملات التخويف تجاه المسيحيين، بوصفها ضرورات جهادية غير مُعلنة.

ومن المعروف في التاريخ الإسلامي أن الخليفة الثاني، عمر بن الخطاب، كان قد شكّك بصحة بعض «الفتوحات» التي جرت بطريقة سلمية في سواد العراق، بعدما قام بعض القادة العسكريين بنقض هذه الاتفاقات لإعادة فتحها عسكرياً، فقط لأن الفتح العسكري يمنح الحق في الغنائم، ويُحدد طرق توزيع العوائد بين الجند وفقاً لطبيعة المعركة. وتبدو هذه الذهنية حاضرة اليوم في بعض سلوكيات السلطة التي تريد

أن تُعامل فئات من الشعب كما لو أنهم مغلوبون على أمرهم، وتُفرض عليهم أحكام الاستسلام الكامل وأن يجعل جماعة «سوريا الجديدة» «الوارثين» لزوايا البلاد وأقاصيها.

في كل الأحوال، لا توجد أي شروط إقليمية أو دولية تسمح لسوريا بأن تُعلَن كدولة إسلامية رسمياً في اسمها وهويتها، ولذلك فإن الالتجاء إلى شعارات العروبة والدولة الوطنية التقليدية هو المخرج المتاح. هذه الصورة — الطائر القومي الذي يُستخدم في الهوية البصرية — تمثل المظهر الخارجي المسموح به للعلاقات العربية مع دمشق. وللعرب، حين يكون الجهادي قومياً عربياً، فهذا يُعدّ تطوراً مرحّباً به، لأن الأيديولوجيا القومية العربية، رغم محدوديتها أنصارها اليوم، تُعدّ أقل طموحاً وخطورة من الحركات الإسلامية الجهادية، سواء الإخوانية أو القاعدية، نظرياً فقط، لأن منهج الإخوان الأحدث أزال الفروقات بين العروبة والإسلام في الحكم، وجعلهما واحداً، بشكل لم تتضمنه حتى أدبيات الإخوان التأسيسية في التحسس على سبيل المثال من «اللغة الكردية» والثقافة الكردية. لذلك خط الحكم الحالي أقرب ما يكون – كأسلوب– إلى تلاعبات الإخوان المكشوفة.

لذلك فإن ما يسمى بـ «الرعاية العربية» لدمشق تقوم على أساس دعم الدولة العربية السنية، أو على الأقل دعم شكلها الظاهري الذي يجعلها تبدو جزءاً من النظام العربي. ولكي تكون حكومة دمشق مقبولة ضمن هذه المنظومة، فإن الصيغة المناسبة لانضمامها هي أن تُعلن نفسها «جمهورية عربية سورية غير جهادية». وإضافة لذلك، يريدها حكام دمشق اليوم مركزية إخضاعية «من يحرر يقرر» و«الخطيفة لا تسأل محررها إلى أين تأخذني». ومن اللافت أن دمشق الجديدة ما زالت بلا خطاب، لا عروبي ولا إسلامي، سوى الصرخات الطائفية في ساحاتها وتغطية السلطة على الاعتداءات، وهي بلا أطروحة سياسية للحكم. لكن طريق السلطة – السلطة الخاوية من البناء الوطني الديمقراطي والفاقدة لأطروحة حكم وطنية – في سوريا يمر عبر هذه الصيغة المجربة، القومية والعروبة المتدينة، رغم أنها فشلت مراراً في السابق. كما أن المبدأ الذي قامت عليه الدولة القومية العربية المركزية في السابق، وهو العداء لإسرائيل، لم يعد حاضراً اليوم، في ظل توجهات متفرقة تهدف إلى ضم سوريا إلى اتفاقيات سلام مع إسرائيل، مما يفقد هذه الأطروحة حتى آخر مسوغاتها التاريخية والسياسية التقليدية، وهو تحرير الأرض. لذلك الجديد الذي تعتاش عليه «سوريا الجديدة العروبية الإسلامية» هو الدفاع عن وحدة ما تبقى – بالضبط – من سوريا والبحث عن «أعداء» متخيلين لهذه الوحدة في الداخل والعمل على كسرهم وتحطيمهم استباقياً كتعويض عن العجز والهزيمة المعلنة أمام الجبار الإقليمي: إسرائيل.

حرب الذئاب المفترسة في سوريا

محسن عوض اللّه

لم تكن الحرب الأخيرة بين إسرائيل وإيران مجرد معركة عابرة من تلك التي اعتاد الشرق الأوسط أن يشهدها من حين إلى آخر؛ فلم تقتصر على طائرات مسيّرة وصواريخ بعيدة المدى، بل شكّلت مشهدًا مختلفًا يعيد ترتيب الأحجار الثقيلة على رقعة السياسة الإقليمية.

وبينما انشغلت العيون بصواريخ تتطاير في سماء طهران، كان شرر آخر يتطاير بصمت نحو دمشق، حلب، والقامشلي شرر اسمه تركيا وإسرائيل.

قبل أسابيع قليلة فقط، أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان موقفًا غير مسبوق حين قال: "لا توجد مشكلة فلسطينية أو لبنانية أو إيرانية هناك فقط مشكلة إسرائيلية". جملة اختصرت سنوات من الدبلوماسية المتحفظة، ونقلت العلاقة بين أنقرة وتل أبيب من مربع البرود السياسي إلى العداء المعلن. فتركيا، التي لطالما قدمت نفسها كمدافع عن قضايا الأمة، لم تعد تخفي طموحها لقيادة المنطقة على طريقتها، وهو الطموح ذاته الذي تتبناه إسرائيل.

في هذا المشهد المعقد، تبدو العلاقة بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أشبه بمواجهة بين رجلين مختلفين في كل شيء، لكنهما يتفقان على أن المنطقة لا تتسع لقائدين. كل طرف يرى الآخر عائقًا أمام مشروعه، ويخطط لتحجيمه وإزاحته.

الخطير أن هذا الصراع لم يعد مجرد تلاسن سياسي أو تراشق إعلامي، ففي نيسان / أبريل الماضي، تعرّض موقع يُعتقد أنه قاعدة تركية داخل سوريا لقصف جوي نُسِبَ إلى إسرائيل. ورغم صمت الطرفين، إلا أن الرسالة كانت بالغة الوضوح: ساحة الاشتباك لم تعد محتملة، بل أصبحت واقعة. وسوريا، التي لم تتعافَ بعد من ويلات الحرب، تبدو مرشحة من جديد لتكون أول من يدفع الثمن.

الأخطر أن إسرائيل، التي اعتادت تصنيف إيران كعدوها الأول، بدأت وفق تقارير رسمية من لجنة "ناغل" الإسرائيلية تنظر إلى تركيا بوصفها التهديد الاستراتيجي الأهم. أنقرة تحتل اليوم موقعًا متقدمًا على سلّم القلق الإسرائيلي، بفضل تمدد نفوذها في ليبيا وسوريا وشرق المتوسط، وهو ما دفع إسرائيل لإعادة ترتيب حساباتها العسكرية، ورفع موازنتها الدفاعية، استعدادًا لما تصفه بـ"تطورات غير محسوبة".

وقد بلغ التصعيد بين الطرفين ذروته حين هدّد وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، يسرائيل كاتس، الرئيس أردوغان بمصير يشبه مصير صدام حسين، في واحدة من أكثر العبارات عدائية التي صدرت عن مسؤول إسرائيلي تجاه تركيا منذ عقود. وفي المقابل، لم تتأخر أنقرة في الرد، إذ اتهم السياسي القومي المتشدد دولت بهجلي، أحد أبرز حلفاء أردوغان، إسرائيل بمحاولة "محاصرة الأناضول"، وهو خطاب يكشف عمق التحول الاستراتيجي في نظرة تركيا لتل أبيب.

الضربات الإسرائيلية ضد قادة الحرس الثوري الإيراني لم تكن موجهة لطهران وحدها، بل كانت رسالة تحذير مزدوجة لأنقرة أيضًا، مفادها أن اليد الإسرائيلية قادرة على الوصول إلى العمق، وأن التفوق الجوي ما زال بيد تل أبيب. وقد فهمت أنقرة الرسالة، وبدأت تتحرك، ليس فقط بتعزيز وجودها العسكري في الشمال السوري، بل بتطوير قدراتها السيبرانية والجوية، ورفع حالة الجاهزية على حدود تماسها.

لكن، وكما هو معتاد في هذا الشرق المثقل بالتدخلات، فإن الخاسر الأكبر في كل هذه المعادلات سيكون الشعب السوري. شعب لم يشارك في هذه اللعبة، لكنه يدفع دومًا الثمن.

وكأنما قد كُتب عليه أن يكون وقود كل حريق إقليمي، من الثورة، إلى الحرب، إلى التقسيم، والآن إلى الصراع التركي الإسرائيلي.

السوريون الذين هُجّروا وقُصِفوا واعتقِلوا، يعودون اليوم لموقع المتفرج الذي لا يُستشار، ولا يُحمى، ولا يُعفى من الفاتورة.

إن اندلاع أي مواجهة مفتوحة بين تركيا وإسرائيل لن يبقى في حدود التصريحات أو الاستعراضات العسكرية. إنها حرب ناعمة قد تتحوّل إلى جحيم، وسوريا مرشحة مرة أخرى لتكون حقل النار والتجريب.

فهل ما زال هناك من يتوهم أن الحلفاء موجودون فعلاً؟ وهل يصدّق أحد أن المصالح الكبرى ستمنح هذه البلاد حق الحياة من دون مقابل؟

السوريون أمام امتحان جديد، لكنه هذه المرة أكثر قسوة، إذ لا طرف في الصراع يحمل لهم الود، ولا جهة تُبقي لهم شيئًا من القرار.

في هذا المشهد، لم يعد السؤال عن مستقبل الصراع، بل عن قدرة السوريين على النجاة، وعن وعيهم بخطورة الارتهان لمحاور لا ترى فيهم سوى أوراق تفاوض أو أوراق ضغط.

مؤتمر ستار: باتحادنا سنصبح قوة التغيير في سوريا

هنئ مؤتمر ستار ذكرى انطلاقة ثورة ١٩ تموز، وقال: «باتحادنا واتفاقنا المشترك، سنُصبح القوة الديناميكية للتغيير والتحول في سوريا».

في الذكرى السنوية الـ ١٣ لانطلاقة ثورة ١٩ تموز، أصدر مؤتمر ستار، بياناً كتابياً، جاء فيه: «في ١٩ تموز عام ٢٠١٢، انتفض شعبنا بعزيمة وإرادة لتقرير مصيره، وبدأ عملية تحول اجتماعي جذري. واليوم، ونحن نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الثالثة عشرة لهذه الثورة.

تحولت هذه العملية التي بدأت بتأسيس مجالس الشعب في كوباني إلى مسيرة بناء قائمة على مبادئ الحرية والمساواة الاجتماعية، وانتشرت في جميع أنحاء شمال وشرق سوريا. تطورت ثورة روج آفا من خلال العمل الجماعي وإرادة الشعب، دون الاعتماد على أي تدخل خارجي. لم يكن الهدف من هذه الخطوات تغيير شكل الحكم فحسب، بل تغيير أسلوب الحياة بأسره.

وكانت المرأة القوة الرائدة وراء هذه العملية، إذ بادرت النساء في جميع المجالات، وأنشأن تنظيمهن الخاص، وشاركن في آليات صنع القرار، وطوّرن دفاعهن، وفي مؤتمر ستار، وسّعنا وعززنا نهج حرية المرأة الذي ازدهر مع الثورة وأوصلنا به إلى يومنا هذا، ويشكّل هذا النضال الذي بدأته النساء الكرديات، اليوم أملاً كبيراً للنساء العربيات والآشوريات والأرمنيات والدرزيات والعلويات والإيزيديات، فقد ترك ولا يزال يترك بصماته على التغيير والتحول، انطلاقاً من إيماننا بقدرة المرأة على قيادة السلام في القرن الحادي والعشرين، إننا نعتبر أنّ تحقيق الحرية لجميع النساء، بغض النظر عن هويتهن أو معتقداتهن أو ثقافتهن أو لغتهن، هو هدفنا الأساسي.

وتشهد سوريا اليوم محاولات وهياكل تسعى إلى قمع أصوات النساء، أولئك الذين يروجون للمركزية، ويحمون نظام الشريعة، ويعيدون إنتاج عقلية التعصب الجنسي والديني، يهددون فكرة الحياة المشتركة بين الشعوب، وهذا النهج، الذي ينكر إرادة المرأة في المفاوضات تحت ستار دستور جديد وعملية انتقالية، لا يمثل حلاً، بل أزمة أعمق.

يقوم العقد الاجتماعي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا على المشاركة المتساوية لمختلف الهويات والمعتقدات، ومكانة المرأة في نظام الرئاسة المشتركة وتنظيمها الذاتي في قطاع الدفاع والحماية ونموذج الحياة الجماعية الذي يضمنه في جميع جوانب المجتمع، كلها أمثلة واضحة على هذا العقد، لقد استطاعت ثورة روج آفا البقاء بفضل هذا العقد، الذي صيغ بمشاركة النساء. يجب بناء سوريا جديدة قائمة على مبادئ الاعتراف بإرادة الشعوب، وضمان مشاركة المرأة في صنع القرار، وضمان عيش جميع أطياف المجتمع معاً بسلام ووئام.

في الوقت الذي ينتظر فيه الشعب الكردي وشعوب شمال وشرق سوريا الاحتفال بذكرى ثورة ١٩ تموز بفارغ الصبر، تتعرّض مكونات الشعب السوري الأخرى التي لديها معتقدات مختلفة اليوم لمحاولات قمع وإبادة من قبل القوى المتطرفة وشركائها، إذ تُرتكب بحق شعبنا العلوي والدرزي، المجازر وتُحرق غاباتهم، وتُمارس بحقهم عمليات قتل وخطفٍ واغتصاب وبيع للنساء أمام العالم أجمع وهذا عار كبير.

ومؤخراً، شنت هذه القوى المتطرفة هذه الهجمات الوحشية على أهلنا في السويداء، ويتكرر بحقّ الشعب الدرزي في السويداء اليوم السيناريو نفسه الذي حدث في الساحل. لقد رأينا موقف المرأة الشريفة في هذه الحرب والأزمة، حيث أظهرت كيف يمكن للمرأة أن تكون القوة لحل مشكلات مجتمعها الذي يواجه الوحشية وكيف يمكن لها أن تقاوم، ترفع النساء آمالهن وإيمانهن بسوريا مستقبلية تُصان فيها حقوق المرأة، تؤمن النساء الدرزيات والعلويات اليوم بنضال المرأة الكردية وإدارتها الديمقراطية. ولذلك، فإننا في مؤتمر ستار نقول إنّ أصوات النساء التي تعلو في باقي مناطق سوريا لن تبقى دون استجابة، وسنضع يدنا بيد من يريد ذلك.

نحن، في مؤتمر ستار نؤمن بأن تضامننا وتحالفنا معاً سيُشكّلان قوة دافعة للتغيير والتحوّل في سوريا، إنّ المرحلة التي نمرّ بها اليوم وتمر بها جميع النساء في سوريا، تحتم علينا تعزيز آليات دفاعنا وتنظيمنا في المرحلة المقبلة، والوقوف مع قواتنا الدفاعية، سواء في وحدات حماية المرأة أو قوات سوريا الديمقراطية ودعمها ككرد في شمال وشرق سوريا، ولهذا، يجب على كل امرأة في هذه المرحلة أن تُعزّز قدرتها الدفاعية الجوهرية، هذا واجبنا جميعاً وسننتصر معاً، سيكون النصر لمناصري الحرية والديمقراطية مهما كان الثمن، اليوم، نجدد وعدنا لشهدائنا، ولجميع النساء والشعب والرفاق الذين جعلوا ثورة روج آفا حقيقة، بعزمنا على مواصلة نضالنا دون انقطاع، سنواصل حماية نور الحرية الذي يشع في هذه الأرض.

إنّ بناء سوريا الجديدة على أساس الاعتراف بإرادة الشعوب، يضمن للمرأة حقها في المشاركة بصنع القرار ويسمح لجميع أطياف المجتمع بالعيش معاً».

حزب السلام: اتفاقية لوزان باطلة سياسياً وأخلاقياً من منظور العدالة التاريخية وحقوق الإنسان

أصدر حزب السلام الديمقراطي الكردستاني بياناً إلى الرأي العام بمناسبة الذكرى السنوية لتوقيع اتفاقية لوزان، مؤكداً أن هذه الاتفاقية كانت بمثابة «إعلان دولي لحرمان الشعب الكردي من حقه في تقرير مصيره» وأنها «فتحت الطريق أمام قرنٍ من السياسات العنصرية والإنكار والتهميش»، مشدّداً على أن «هذه الاتفاقية باطلة سياسياً وأخلاقياً من منظور العدالة التاريخية وحقوق الإنسان»، داعياً المجتمع الدولي لتحمّل «مسؤولياته الأخلاقية والتاريخية تجاه ما نتج عن هذه المعاهدة من ويلات ومعاناة للكرد»، مطالباً جميع القوى الكردية بالعمل الجاد والمسؤول من أجل تحقيق وحدة الصف والموقف لأن وحدة الموقف الكردي تمثل السلاح الأقوى في وجه كل المؤامرات.

وفيما يلي نص البيان:

في مثل هذا اليوم، ٢٤ تموز من العام ١٩٢٣، وقّعت القوى الدولية الكبرى في مدينة لوزان السويسرية، معاهدةً أعادت رسم خارطة الشرق الأوسط على أنقاض الدولة العثمانية، دون أن تأخذ بعين الاعتبار حقوقَ ملايين الكرد الذين كانوا وما زالوا يشكّلون أحد أعرق شعوب المنطقة وأكثرها ارتباطاً بجغرافيتها التاريخية.

كانت اتفاقية لوزان، التي ألغت ما نصّت عليه سابقاً معاهدة سيفر (١٩٢٠) من إمكان إقامة كيان كردي، بمثابة إعلان دولي لحرمان الشعب الكردي من حقه في تقرير مصيره، وتقسيمه بين أربع دول ناشئة (تركيا، العراق، سوريا، إيران) دون استشارته أو إشراكه في رسم مستقبله.

لقد شكّلت هذه المعاهدة الجائرة نقطةً مفصلية في التاريخ الكردي الحديث، حيث فتحت الطريق أمام قرنٍ من السياسات العنصرية والإنكار والتهميش، وأتاحت للدول الإقليمية فرض مشاريعها القومية الشوفينية على حساب الوجود والهوية الكردية. ومنذ ذلك الحين، تعرّض الكرد لشتى أنواع الظلم والاضطهاد والتجريد من الحقوق، من سياسات التتريك والتعريب والفرسنة، إلى المجازر الجماعية، والتهجير القسري، والتجريد من الجنسية، ومنع اللغة والثقافة، بل وحتى محاولات الإبادة.

إن مرور ١٠٢ سنوات على توقيع معاهدة لوزان ليس مناسبةً للحزن فقط، بل أيضاً وقفةً للتقييم والمراجعة. لقد أثبتت التجربة التاريخية أن أحد أهم أسباب نجاح المشاريع التآمرية بحق الكرد هو الانقسام الداخلي الذي أعاق بناء موقف كردي موحّد على مستوى الجغرافيا الكردستانية. ولولا هذا الانقسام، لما كانت القوى الدولية لتستسهل تغييب الكرد عن طاولات القرار، ولما استطاعت الأنظمة القومية المتعاقبة أن تنجح في سياسات التفرقة والتمييز والإلغاء.

إننا في حزب السلام الديمقراطي الكردستاني، إذ نستذكر هذه الذكرى الأليمة، فإننا نؤكد أن اتفاقية لوزان باطلة سياسياً وأخلاقياً من منظور العدالة التاريخية وحقوق الإنسان، كونها تجاهلت إرادة شعب بأكمله، وفتحت الباب لمأساة تاريخيةً مستمرة منذ أكثر من قرن، ونجدد رفضنا القاطع لاستمرار سياسة الإنكار بحق الشعب الكردي، في أي جزء من كردستان، كما نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته الأخلاقية والتاريخية تجاه ما نتج عن هذه المعاهدة من ويلات ومعاناة للكرد.

كذلك، ندعو جميع القوى الكردية، دون استثناء، إلى العمل الجاد والمسؤول من أجل تحقيق وحدة الصف والموقف، والانطلاق من قاعدة "القضية أولاً"، بعيداً عن الحسابات الحزبية والاصطفافات الإقليمية، لأن وحدة الموقف الكردي تمثل السلاح الأقوى في وجه كل المؤامرات التي تستهدف وجودنا ومستقبلنا.

كما نطالب القوى الفاعلة إقليمياً ودولياً، وعلى رأسها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، بإعادة النظر في السياسات المجحفة بحق الشعب الكردي، والعمل على دعم حل عادل للقضية الكردية، يرتكز على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وتقرير المصير. إننا نؤمن بأن تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط لن يكتمل دون الاعتراف بحقوق الشعب الكردي، واعتباره جزءاً أصيلاً من المعادلة السياسية، لا يمكن تجاهله أو القفز فوقه.

وعليه نجدد التزامنا بنهج السلام والديمقراطية والحوار كطريق استراتيجي لنيل الحقوق الكردية، ونؤكد أننا سنبقى أوفياء لدماء الشهداء، ولمعاناة شعبنا، وساعين بلا كلل نحو بناء مستقبل أكثر عدالة وكرامةً لشعبنا، ولجميع شعوب المنطقة.

عاشت وحدة الشعب الكردي
المجد للشهداء
الحرية لكردستان
حزب السلام الديمقراطي الكردستاني
٢٤ تموز ٢٠٢٥

وحدات حماية الشعب: ١٩ تموز أثبتت أن إرادة الشعوب قادرة على الوقوف في وجه الاستبداد

هنأت وحدات حماية الشعب شعب شمال وشرق سوريا، وأصدقاءه في أنحاء العالم، بالذكرى ١٣ لثورة ١٩ تموز، وقالت: «أثبتت هذه الثورة أنّ إرادة الشعوب قادرة على الوقوف في وجه الاستبداد، وأصبحت منارة أمل لجميع مكوّنات المنطقة»، وأكدت «أن أي صيغة حكم أو مشروع سياسي لا يُراعي التنوع والتعدّدية في هذه الأرض، لن يكون قادراً على إنهاء الحرب الأهلية المستمرة منذ ١٤ عاماً».

أصدرت القيادة العامة لوحدات حماية الشعب بياناً إلى الرأي العام، بمناسبة الذكرى السنوية لثورة ١٩ تموز، جاء في نصه:

«في هذه المناسبة التاريخية، تنضمّ القيادة العامة لوحدات حماية الشعب بفخر إلى شعب شمال وشرق سوريا، وعوائل شهدائنا، وأصدقائنا في أنحاء العالم، لإحياء الذكرى الثالثة عشرة لثورة روج آفا.

إن التاسع عشر من تموز لا يُمثّل مجرد تاريخ، بل هو رمز للمقاومة والحرية، وبداية مرحلة جديدة في تاريخ كردستان وسوريا والشرق الأوسط بأسره.

نُحيّي بإجلال واحترام شهداءنا الذين ضحّوا بأرواحهم دفاعاً عن هذه الثورة. لقد شكّلت مقاومة شعبنا، إلى جانب قوات YPG وYPJ، في وجه تنظيم داعش وقوى الاحتلال، مثالاً خالداً في البطولة؛ لم تقتصر نتائجه على حماية منطقتنا فحسب، بل تركت أثراً بالغاً على أمن البشرية جمعاء.

منذ عام ٢٠١٢، اكتسبت ثورة روج آفا طابعاً أممياً بفضل عشرات الآلاف من الثوار القادمين من مختلف أجزاء كردستان، ومن شعوب سوريا، والمقاتلين الأحرار من شتى أنحاء العالم.

لقد أثبتت هذه الثورة أنّ إرادة الشعوب قادرة على الوقوف في وجه الاستبداد، وبقيادة النساء والشباب، أصبحت الثورة منارة أمل لجميع مكوّنات المنطقة.

واليوم، تُعرف روج آفا عالمياً كنموذج للحكم الديمقراطي القائم على المساواة والتعايش والسلام. وقد أثبتنا من خلالها أنّ التضامن بين شعوب الشرق الأوسط ليس احتمالاً نظرياً، بل ضرورة واقعية قابلة للتحقيق.

في هذه الذكرى، نُدرك أن منطقتنا، وسوريا على وجه الخصوص، لا تزال تمرّ بمرحلة من عدم الاستقرار والصراع. ونُكرّر تأكيدنا أن أي صيغة حكم أو مشروع سياسي لا يُراعي التنوع والتعدّدية في هذه الأرض، لن يكون قادراً على إنهاء الحرب الأهلية المستمرة منذ أربعة عشر عاماً.

إن الأزمة السورية، التي غذّاها الاستبداد ورفض التعدد، ستزداد تعقيداً إذا استمرت القوى الجديدة في انتهاج السياسات ذاتها من إقصاء وإنكار.

في الذكرى الثالثة عشرة لثورتنا، نُجدّد عهدنا بمواصلة النضال من أجل الحرية والعدالة. وستبقى قواتنا صامدة، متمسّكة بالدفاع عن شعبنا وقيم هذه الثورة، في وجه جميع التهديدات والمخاطر، بعزيمة راسخة ودون تراجع».

في ذكراها الـ ١٠٢.. أحزاب في كوباني تندّد باتفاقية لوزان

أصدرت ٨ أحزاب في كوباني بياناً إلى الرأي العام بمناسبة الذكرى السنوية الثانية بعد المائة لاتفاقية لوزان، معربةً عن رفضها وتنديدها الشديد بهذه الاتفاقية، مؤكدةً أنها مثلت «ظلماً تاريخياً وتفريطاً بحقوق شعوب المنطقة»، داعيةً المجتمع الدولي إلى إلغاء نتائج هذه الاتفاقية ومعالجة آثارها والاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره والحفاظ على هويته الوطنية والثقافية.

وفيما يلي نص البيان:

«نحن الأحزاب والحركات السياسية في كوباني نُعرب عن رفضنا وتنديدنا الشديد باتفاقية لوزان الموقعة في ٢٤ يوليو ١٩٢٣، لما تمثله من ظلم تاريخي، وتفريط بحقوق شعوب منطقتنا عامة، وشعبنا الكردي خاصة. حيث تعرض شعبنا بموجب هذه الاتفاقية لتجزئة جغرافية وطنه، ومحاولة طمس هويته القومية، وتعرضه لاضطهاد سياسي وثقافي حتى اليوم.

لقد أدّت تلك الاتفاقية إلى ترسيم حدود الدول الحالية رغماً عن إرادة شعبنا وشعوب المنطقة، وبطريقة تخدم مصالح القوى الاستعمارية، على حساب حق الشعوب في تقرير مصيرها، وقفزت على حقيقة الوجود الحضاري والثقافي لشعبنا، ورسخت التقسيم الذي رسمته اتفاقية سايكس – بيكو لعام ١٩١٦ ، وحولت جغرافية كوردستان إلى أربعة أجزاء و ألحقت بأربع دول، وعانى شعبنا الإقصاء والتهميش، والتهجير والتطهير العرقي.

بهذه المناسبة نؤكد أن هذه الاتفاقية لا تمثل إرادة شعوب منطقتنا، ولا تستند إلى أي مسوغ أخلاقي أو قانوني، وذلك من خلال نسف مقررات مؤتمر سيفر وموادها ٦٢ ٦٣ ٦٤ واقراره بحق الأكراد بتقرير مصيرهم ، ونعتبر أن مرور أكثر من مائة عام على توقيعها لا يسقط حق شعبنا في المطالبة بتصحيح ذاك الخطأ بحق شعبنا، واستعادة ما سُلب منه من حقوق سياسية وثقافية واقتصادية. كما ندعو المجتمع الدولي، ومنظمات حقوق الإنسان، والهيئات القانونية إلى إلغاء نتائج تلك الاتفاقية المجحفة، ومعالجة آثارها، والاعتراف بحق شعبنا في تقرير مصيره، والحفاظ على هويته الوطنية والثقافية.

كما نهيب بأبناء شعبنا بمختلف شرائحه، من أحزاب ومفكرين وناشطين ومؤسسات مجتمع مدني، إلى مواصلة العمل من أجل إسقاط آثار لوزان وتجاوز نتائجها، وبناء مستقبل تسوده العدالة والمساواة».

الأحزاب الموقعة على البيان:

١- حزب الاتحاد الديمقراطي
٢ – الحزب الديمقراطي الكردي السوري
٣ – حركة ازادي الكردستاني في سوريا
٤ – حزب الوفاق الديمقراطي الكردي
٥ – الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي)
٦ – حزب السلام الديمقراطي الكردستاني
٧ – حزب سوريا المستقبل
٨ – الحزب اليساري الكردي في سوريا

الهجوم على السويداء وبلاء الدولة المركزية

● طارق حمو

ترجمة أخرى من ترجمات السلطة الانتقالية في دمشق (المدارة من هيئة تحرير الشام كما ينبغي التأكيد دائماً) لكيفية "ضبط" المساحات السورية، وتطويع أهلها ضمن "الدولة المركزية"، ظهرت في الاعتداءات الأخيرة التي طالت المكوّن الدرزي في محافظة السويداء السورية الجنوبية. هَول وبشاعة ما جرى من انتهاكات وجرائم ومذابح بحق الأهالي في السويداء، يقدّم دليلاً جديداً وإضافياً على البنية الشمولية الإقصائية لعقل السلطة/ المركز فيما يخصّ العلاقة بينها وبين المكونات/ الأطراف. تلك العلاقة التي لا تريدها السلطة خارج منطق الغنيمة والغلبة وسردية "من يحرّر يقرّر" الآخذة في التحوّل إلى طريقة لإدارة الدولة و"مسلّمة" ثابتة بجهود الإعلام المحلي وكذلك العربي الموالي لسلطة دمشق!

لم تتخلّ السلطة عن قراءتها الأثيرة في استغلال القبول العربي والدولي، والتسويق الذي حصل وما يزال يحصل لها بوصفها "الدولة السورية الجديدة"، رغم كونها انتقالية (فصائلية محلية، وقائمة على المحاصصة المزيفة كذلك)، وفرض نفسها ورؤيتها على الشعب والوطن السوريّين. كما وعمدت مجدّداً إلى ترجمة حالة القبول الخارجي لها، إلى "أوراق قوّة" وتمدّد تمارسه على الأطراف والمكوّنات. ظنّت السلطة بعد اللقاء الذي جمعها بمسؤولين إسرائيليين في العاصمة الأذربيجانية باكو، وعرضها لتصوّرها في السلام و"الاتفاق الأمني" مع الدولة العبرية، بأن الضوء الأخضر مُنح لها، وأن الطريق بات ممهّداً للزحف نحو محافظة السويداء، التي تتمتع بوضع إداري خاص منذ سنوات طويلة، ليتمّ السيطرة عليها و"الإحلال" فيها، وبالتالي فرض "سيادة الدولة" عبر ضمها إلى باقي مناطق البلاد التي تعتبرها السلطة كلّها "غنيمة" لعملية "ردع العدوان". أرادت السلطة انتهاز ما ظنته فرصة أتحيت لها بعد لقاء باكو، في قمع الإرادة المحلية وكتم الخصوصية الدرزية السورية، والإجهاز على اللامركزية الناهضة هناك خارج إرادة وعقلية وعقيدة السلطة!

الهجوم الكبير الذي شنّته السلطة على السويداء باستخدام مئات الجهاديين والآليات العسكرية الثقيلة ــ اعتقاداً منها بأن "الفيتو" الإسرائيلي القائم منذ سقوط نظام بشار الأسد قد تلاشى، وأن دخول السلطة للسويداء سيكون جزءًا من الثمن الذي ستُسدّده إسرائيل لها، لقبولها "السلام" ومهام "ضبط أمن المناطق الجنوبية" ــ أسفر عن جرائم وانتهاكات فظيعة بحقّ المدنيين الدروز، وأحدث زلزالاً كبيرًا في الداخل الإسرائيلي، حيث الوزن النوعي للمكوّن الدرزي، وهو ما اضطرّ حكومة بنيامين نتنياهو إلى "النكوص" عن تفاهماتها مع سلطة الشرع، واتخاذ قرار قصف القوات السورية الحكومية، بالإضافة إلى ضرب مبنيّي القصر الرئاسي وهيئة الأركان العامة للجيش في دمشق. الضربات الإسرائيلية الحادثة تحت الضغط الدرزي الداخلي، أعادت السلطة إلى جادة الصواب، لتفهم بأن فكرة "الاشتغال كجماعة وظيفية" لدى الأطراف الدولية الفاعلة، لا تمنحها دائمًا "صكّ براءة الذمّة" لتصفّي حساباتها مع من تصنّفهم كخصوم في الداخل، ودائمًا على طريقتها العسكرية الدموية التي رأيناها في الساحل وفي صحنايا وفي السويداء مؤخرًا.

وزير الخارجية الأميركي، مارك روبيو، قال بأن "سوء فهم خطير" حدث في باكو، دفع السلطة في دمشق إلى شنّ هجوم على السويداء باستخدام الآليات العسكرية الثقيلة. ووكالة رويترز نشرت تقريرًا موسّعًا، بالاعتماد على مصادر عديدة، أشارت فيه إلى "التفسير الخاطئ" لسلطة دمشق للمواقف الأميركية والإسرائيلية بعد لقاءات باكو، والاعتقاد بأن هناك "ضوءًا أخضرَ" للسلطة لنشر قواتها في السويداء. وهنا تظهر الرغبة الجامحة لدى السلطة في المضي قدمًا في استغلال كل التفاهمات مع الخارج (وإن كانت على حساب السيادة والأرض السورية) في توطيد حكمها، والسيطرة على الأطراف والمكوّنات السورية بالإجبار والقسر، وضمّها بقوّة السلاح إلى "الدولة" الأحادية الشمولية التي تمضي في تمكين أركانها وتثبيت مؤسساتها. ويلعب توم باراك المبعوث الأميركي لسوريا دورًا سلبيًا في الرفع من معنويات السلطة الانتقالية المؤقتة، واستنهاض هممها، عبر تغطيته المستمرة على الانتهاكات التي ترتكبتها هذه السلطة، والدفاع عن مواقفها وسياساتها، والتخندق معها إزاء الأطراف والمكوّنات السورية في كلّ عملية حوار وتفاوض. لا يمكن أن يتجاوز المرء تركيز باراك غير البريء على لاحقة "الدولة الموحدة القوية المركزية"، ورفضه المستمرّ لما يسمّيه "التقسيم والانفصال" عندما يمرّ على ملفات الحوار مع شمال وشرق سوريا والسويداء والساحل. وهذا الموقف يقوّي من عضد السلطة ويساهم في تصلب مواقفها وزيادة جرعة التخوين والإقصاء في خطابها إزاء مطالب الأطراف والمكونات السورية.

وكان باراك (الذي بات يتحرّك تارةً كمندوب سامي بيده الحلّ والعقد، وطورًا كمستشار ملاصق للشرع) قد انحاز إلى تفسيرات السلطة في الاجتماع الأخير الذي جمع وفد الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية بمسؤولين في الحكومة المركزية في ٩ تموز الجاري، وهو ما ساهم في بروز المزيد من التشدّد في موقف السلطة، تُوِّج بإصدارها بيانًا شديد اللهجة ضد الإدارة الذاتية وقوات سوريا الديمقراطية، حمل قدرًا كبيرًا من التخوين والاتهامات، ولم ينسَ البيان اقتباس بعض المفردات التي دأب باراك على تكرارها عند حديثه عن شكل وطبيعة النظام السياسي في سوريا الجديدة، مثل "سوريا واحدة، جيش واحد، حكومة واحدة".

السلطات السورية وبعد فشل هجومها على السويداء، والذي لم ينتهِ كما خططت له بالسيطرة على المحافظة ومصادرة إرادة أهلها، وافتضاح أمر كمية الجرائم والمذابح والانتهاكات الفظيعة، مع مرافقة كل ذلك بالقصف الإسرائيلي المهين على معالم سيادية في العاصمة دمشق، بدأت تستخدم طريقة أخرى للانتقام وكسر إرادة الدروز. أدارت السلطة محرّك التحريض والتجييش الطائفي والاجتماعي/ العشائري ضد الدروز السوريين. وعلى شاكلة "النفير العام" الذي حدث ضد العلويين في الساحل، أطلقت السلطة وفعالياتها "الاجتماعية والإعلامية" دعوات "فزعة العشائر" لتحشيد مجموعات منفلتة تقول عن نفسها إنها تنتمي إلى عشائر سورية كبيرة مطعّمة بمقاتلين جهاديين، وآخرين من مجموعات تابعة لفصائل موالية لتركيا، لاستخدامهم قفازات قذرة ترتكب باسمهم وتحت لوائهم جرائم القتل الجماعي والرمي من شاهق، والاغتصاب والسبي، إضافة إلى النهب والتعفيش. هي حيلة من حيل السلطة في النأي بنفسها بشكلٍ رسميٍّ عن جرائم القتل الجماعيّ والتطهير العرقي والمذهبي، وتحميل المسؤولية لفئاتٍ "خرجت من تحت الأرض" تقول إن لا حكم لها عليها وإنها خارج قرارها، لتستخدمها كبندقية توجّهها إلى صدر خصومها من أبناء الشعب السوري. تمضي السلطة الآن في تشكيل "جيش رديف" لها، تُشرف عليه كوادرها من الأجانب والسوريين، ويتمّ التأهيل والتلفيق هنا، عبر ضخّ أكبر قدرٍ ممكن من السرديات/ الفتاوى التكفيرية، والاتهامات المتأتية من القاموس البعثي بالعمالة لإسرائيل والخارج و"محاولة اقتطاع جزء من الأرض السورية وإلحاقه بدولة أجنبية"!

ثمة مراهنة على القوة والبطش وإدخال فواعل جديدة في المعادلة السورية، هي هنا العشائر. هناك توجّه وسياسة مبيّتة لتوريط المكوّن السني السوري في الحرب التي تشنها السلطة ضد الأطراف والمكونات العرقية والدينية والمذهبية السورية. يُراد أن يُسفك دمٌ كثير من المكوّن السني وبيده، لتتلاشى لديه مشاعر الوطنية السورية وتتشكل مكانها نزعة مذهبية انتقامية عمياء تمشي خلف السلطة بدون تفكير أو تدبير. الآن يحدث تحريض وتجييش وشحن في الفضاء الإعلامي يطال المكونات السورية، بمشاركة وإشراف من السلطة، وبتغطية من جلّ الإعلام العربي وبتزوير منه. الواضح أن سلطة الشرع (هيئة تحرير الشام) أدخلت سوريا في "حرب الكل ضدّ الكل"، رغم كل النصائح والمحاذير. وضمن هذا الارتباك الناتج عن فظاعة أعمال القتل الجماعي، بدت هذه السلطة الآن أكثر تمسكًا في المراهنة على ما تعتقده "مخزونها الشعبي" في استكمال عملية السيطرة على سوريا وتأديب السوريين الخارجين عن سيطرتها وتحويل بلادهم إلى إمارة ظلامية. وضمن هذا الواقع وفي إهاب كل هذا الدم المراق، تصبح الكلمات الموجّهة إلى المكونات السورية المكلومة حول وجوب "التخلي عن السلاح" و"الانضمام إلى الدولة" بدون قيد وشرط، نُكتةً سمجة تستدعي الاستنكار، وكذلك الشكّ في الأهلية العقلية للمتحدث!.

درس السويداء الذي لن تتعلّمه دمشق

● شورش درويش

من أعلى المشهد بدت السويداء قاب قوسين من عملية ضمٍّها في عداد ممتلكات السلطة تجاوزًا على رغبة سكانها ودون تفهّم مخاوفهم والتفاهم مع شخصياتها الاعتبارية، وظهر أن سكان الجبل المتعبين تُركوا وحيدين في مواجهة "القوات الحكومية" المركّبة من الأمن العام والقوات غير المنضبطة التابعة لوزارة الدفاع ومقاتلي العشائر والبدو فضلاً عن تواجد المقاتلين الأجانب على أرض المعركة. في صباح يوم الثلاثاء الماضي وافق الشيخ حكمت الهجري على انتشار قوات الأمن العام في عموم محافظة السويداء، غير أنّ عدوله السريع عن قراره جاء بعد بطش القوات الحكومية بالمدنيين وامتهان كرامة السكان، فقد جرى نشر قسم من تلك الفظائع بحق السكان دون تمييز عبر تسجيلات مصوّرة عكست بُعداً مشهديّاً لعملية فرض الهيمنة والتكوين الجديد لعقيدة التفوّق الطائفيّ التي تمظهرت بالعبث برموز ومعتقدات الموحّدين الدروز. ثمة سببٌ آخر لعدول الهجري عن الاتفاق الذي وصفه "بالمذلّ"، إذ أثّر موقف الجماعة المعروفيّة في إسرائيل في صالح قرار رفض الإذعان للاتفاق الأوّلي مع دمشق بالاستناد إلى قوّة سلاح الجوّ الإسرائيلي ووعود الثنائي نتنياهو وكاتس بالحفاظ على حياة دروز سوريا التي تتلاقى مع مشروع إبقاء الجنوب السوري خاليًا من الأسلحة الثقيلة.

لم تنشب الحرب على خلفية الإشكال الذي تولّد بين الدروز والبدو، ذلك أن مثل هذه المشكلات تتجدّد بشكل دوريّ وهي في جوهرها أصداء لحروب المراعي والجوار التقليدية، علاوةً على أن "الدولة" لا تلجأ لحلّ مثل هذه المشكلات بإعلان حالة حرب مفتوحة، بل تحلّها بالتوجيه الاجتماعيّ كنمط حلّ ما دون قانونيّ تلجأ إليه الدول والحكومات في الشرق الأوسط. لأجل ذلك يمكن استنتاج أن العملية العسكرية في الجبل وحجم الهجوم والجهوزية القتالية يكشف بعداً آخر لسبب الهجوم على السويداء. أمّن الانفتاح الخارجي الواسع على حكومة الشرع والتصريحات المتتالية لممثل واشنطن توماس باراك الداعمة، وعملية التواصل المباشر مع إسرائيل وانتقاء وسطاء دوليين للإشراف على ذلك، ما يمكن أن نسمّيه شعور دمشق بامتلاك فائض قوّة يمكنها تفريغه بسرعة قبل أن يتعرّز ستاتيكو الحكم المحلّي في السويداء، ولأجل ذلك قرأت السلطة سهولة الذهاب نحو حرب إذعانٍ بعيداً عن التفاهم، مستفيدةً أيضًا من شقوق الخلاف داخل البيت الروحي والعسكري الدرزي، وورود معلومات غير دقيقة لدمشق مفادها أن المجتمع في الجبل لا يؤيّد المنحى الندّي الذي يكرّسه الشيخ الهجري، وعليه أوقعت السلطة نفسها في فخّ اقنعت نفسها بأنه أقرب لجولة ستمضي بحرف إسرائيل نظرها عمّا يجري، وأنه سيلقى حفاوة الفريق الدرزي المناوئ للهجري، وبقبول أميركيّ صامت على ما قالته تصريحات توماس باراك برفضه إقامة "دولة درزية" وأن بإمكان واشنطن إيقاف حكومة نتنياهو عند حدود التدخل اللفظي دون اللجوء إلى ردود أفعال عسكرية.

ثمة تقديرات خاطئة، كادت أن تكون مميتة، دفعت بالشرع للذهاب إلى مغامرة الحرب غير الضرورية في توقيتها وأسبابها. ظنّ الشرع وعود واشنطن والاصطفاف العربي والتركي خلفها وإبداء الرغبة العارمة في السلام مع تل أبيب بأنه كفيل بإمالة كفّة الميزان لصالحه، وأن تل أبيب لن تقوم باعتراض عملية بسط السيطرة الشكليّة على السويداء، غير أن جلب الأسلحة الثقيلة إلى جبهة السويداء دفع بالإسرائيليين إلى تدمير بعضها ووقف تدفّقها، فالجنوب السوري وفق الرؤية الإسرائيلية يجب أن يبقى منزوع السلاح تحت أيّ ظرف كان حتى إن كان حضور الأسلحة الثقيلة لفترة وجيزة أو بغاية الترويع واستعراض القوّة، وإلى ذلك يؤمّن بقاء السويداء تحت سلطة الجماعات الدرزية المسلّحة طبقة إضافية من الأمان للمنطقة الحدودية حتى وإن أبرمت اتفاقية سلام أو هدنة. بهذا بدا أن تقديرات دمشق كانت أقرب إلى المجازفة منها إلى القراءة الواقعية. بينما جاءت تقديراتها الخاطئة في تصوّرها بأن الولايات المتحدة لن تسمح لإسرائيل بتنفيذ ضربات قاصمة، وكذلك بدت هذه القراءة المعطوفة على "الدلال" الأميركي لحكومة الشرع أقرب إلى سرابٍ منه إلى حقيقة، فطبيعة السيطرة وطبيعة النظام الحاكم في سوريا تخضع في نهاية المطاف للمزاج ومتطلّبات الأمن القومي الإسرائيلي.

ألبس قرار الانسحاب ثوب الاتفاق بين شيوخ عقل دروز وبين ممثلي السلطة. في صفقة أريد لها حفظ ماء وجه السلطة السورية، وتقوية مركز خصوم الهجري داخل المحافظة. لكنّ الانسحاب الذي تكشّف عن مجازر وانتهاكات مروّعة دفع أكثر الأصوات الوسطية في السويداء إلى التراجع عن مواقفها تجاه السلطة، وهو ما عنى توحيد البيت الدرزي خلف حالة الخوف وعدم الثقة بدمشق وتطويب الشيخ الهجري مرجعية لا تنازعها أصوات أو قوى أخرى على الأرض. وعليه،غدا الهجري جهة المخاطبة الوحيدة في سائر الجبل. هذا "الكابوس" الذي جهدت دمشق للتخلّص منه، بات يتجسّد أمامها حقيقة واقعة.

وإذا عدّدنا نتائج الحرب إلى جوار الأكلاف الباهظة في أرواح المدنيين والعسكريين، وتكريس زعامة الهجري شبه المطلقة، فإننا سنشهد جهوزية إسرائيل لمعاودة سياسة حماية الدروز حتى وإن تكثّفت جهود السلام أو تم التوصّل إلى صيغة تعاون مع دمشق تطابق المصالح الإسرائيلية. ومن المفيد هنا استعراض بعض الآراء داخل إسرائيل حيث دعت الأصوات الحذرة في تعاملها مع الشرع والأشد تطرّفاً كوزير شؤون الشتات الإسرائيلي عميحاي تشيكلي ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير إلى وجوب تصفية الشرع، بعد أن طابقا بين الشرع وجنوده وبين حماس، ولعلّ مثل هذه المواقف الخشنة تظهر مزاجًا لا تروقه أهازيج السلام التي تشتغل عليها واشنطن، وأن الاستعجال الذي أظهرته دمشق للتلاقي مع تل أبيب سيقابله شيء من الفتور واللامبالاة في الطرف الآخر، حتى وإن كان أحدّ الأثمان هو الوعد بالتدخّل في الشأن اللبناني لجهة محاربة حزب اللّه.

لكن، من بين نتائج الحرب الأكثر وضوحًا هو تنامي الاستقطاب الطائفي والهوّياتي بين السوريين، وشعور موالي السلطة بجرح نرجسيّ جرى تضميد بعضه بالكثير من الأحقاد وموجات الكراهية والعنف الذي تمظهر بإطلاق "فزعة" ثأر عشائرية عارمة، ومواجهة طلاب دروز تعرّضوا للضرب والملاحقة على يد "زملائهم" الطلبة بجامعتي دمشق وحلب في مشهدٍ أحيا ذكريات عسكرة الجامعة زمن حكم الأسدين، فيما دعت أصوات "مدنيّة" لفرض الحصار على السويداء، دون تمييز لحقيقة أن الحصار، وإن كان نشاطًا لأفراد على ما يقوله وعّاظ السلطة ومؤيّدوها، يعدّ جريمة حرب موصوفة، فوق أنه عمل بربريّ لا يقلّ عن التصفيات الميدانية والمجازر والبوغروم الذي حصل يوم دخلت القوات الحكومية إلى قرى ومركز المحافظة. ومن بين أعراض الحرب نلحظ المسيرات والاعتصامات التي تعلوها لغة فاشية وطائفية تدعو لإبادة الدروز، وتكثيف جولات التخوين، والتكفيرَين الديني والسياسي، التي تتبعها غرف التوجيه التابعة للسلطة.

لا حاجة للقول أن السلطة تضيّع، إن لم تكن ضيّعت بالفعل، فرصها في أن تثبت للسوريين والعالم أنها فارقت ماضيها الدمويّ، وأنها بدل التعلّم من درس حرب الجبل الموجع وتدخل في نوبة مراجعة لمجمل أخطائها، إنما ستعود إلى مزاولة نفس الأخطاء بوسائل أخرى وفي مناطق ثانية وثالثة، وهو ما يعني أن شعار النظام السابق أنا أو الفوضى وعليكم أن تختاروا، قد جرى التعديل عليه وأصبح: "أنا الفوضى" وعليكم التكيّف أو اختيار المواجهات مع السلطة أو وكلائها من عشائر وغاضبين وطلّاب ومجتمع طائفي جرى تأهيله خلال بضعة أشهر.

الغالب على الظن أن السلطة، التي بدأت تشكّل مركّبها الطائفي ــ العشائري أسوةً بمركّب نظام الأسد العسكري – الأمني، لن تتعلّم أي درس من تجربة حرب الجبل العبثيّة لا سيما درسيْ قبول الشراكة الوطنية والنظام اللامركزي بوصفهما أفقين يعيدان توحيد سوريا المفككة.

طارق الشوفي: السويداء مدينة منكوبة.. والقوات المهاجمة خرقت الهدنة

اتهم قائد مجلس السويداء العسكري القوات المهاجمة بخرق الهدنة وارتكاب انتهاكات ممنهجة بحق المدنيين، مطالباً بتدخل دولي فوري وإدخال مساعدات إنسانية إلى المناطق المنكوبة.

وقال قائد مجلس السويداء العسكري، طارق الشوفي، في تصريح لوكالة هاوار إن «الوضع الميداني في السويداء ما يزال غير آمن»، مشيراً إلى أن «القوات المهاجمة لم تلتزم بالهدنة وقامت بعدة خروقات موثقة بالصوت والصورة، استهدفت مدنيين أبرياء في القرى المتاخمة لجبهات القتال».

وأكد الشوفي أن «قوات العشائر مدعومة بالقوات الحكومية تتحمل مسؤولية هذه الخروقات»، لافتاً إلى أن «الهجمات لم تتوقف حتى اللحظة، وتواصل القوات المهاجمة تعزيز مواقعها بالسلاح والإمداد والأفراد، لا سيما في قريتي ريمة حازم وأم الزيتون، حيث أقدمت على إحراق المنازل والمنشآت السكنية بالكامل».

وأضاف أن «جميع القرى التي سيطرت عليها القوات المهاجمة شهدت عمليات حرق ونهب للمنازل وسرقة ممتلكات السكان»، مؤكداً أن المجلس العسكري لا يزال يضبط النفس ويمنع التصعيد بانتظار الوصول إلى حل نهائي، رغم «الكارثة الإنسانية» التي لن تزول آثارها لعشرات السنين.

وطالب الشوفي الراعي الدولي بـ«زيادة الضغط على القوات المهاجمة لوقف إطلاق النار فوراً»، مؤكداً أنه «تم رفع تقارير عدة إلى الهيئات الدولية حول الإبادة الجماعية الممنهجة بحق الدروز والمسيحيين وسائر الأقليات، إضافة إلى الاعتقالات والتصفيات العشوائية التي تطال المدنيين على خلفيات طائفية».

وأوضح أن «التنسيق بين المجلس العسكري والهيئات الدينية والمدنية في أعلى مستوياته»، مجدداً مطالبته بـ«ضمانات دولية لوقف النزاع، ومنع تكرار الخروقات التي أدت إلى إبادة جماعية بحق أبناء الطائفة الدرزية».

كما دعا الشوفي المجتمع الدولي إلى «تحمل مسؤولياته والضغط على الحكومة المؤقتة لسحب قواتها فوراً من المحافظة»، مطالباً وسائل الإعلام بنقل الحقيقة وتوثيق ما تتعرض له السويداء من «كارثة إنسانية على يد قوات متطرفة وحكومية».

واختتم قائد مجلس السويداء العسكري، طارق الشوفي، بالقول إن «السويداء اليوم مدينة منكوبة، لا تتوفر فيها مقومات الحياة، وهي محاصرة من كل الجهات، والمشفى الحكومي تم حرقه وتخريبه، ونناشد بدخول مساعدات طبية وإنسانية عاجلة».

«بدران جيا كرد» يدعو الحكومة الانتقالية لمراجعة نهجها والبدء بحوار وطني جاد

أوضح بدران جيا كرد أن قضية المكون الدرزي قضية وطنية سورية بامتياز، ولا تنفصل عن قضايا باقي المكونات، محذراً من أن استمرار هذه الممارسات «يدفع بسوريا نحو مزيد من التشظي والتفكك»، داعياً إلى فتح تحقيق دولي مستقل، وإطلاق حوار وطني جاد يعيد الاعتبار للتوافق الوطني والعيش المشترك بين المكونات السورية.

في منشور له على حسابه الرسمي، ذكر مستشار الإدارة الذاتية الديمقراطية في إقليم شمال وشرق سوريا بدران جيا كرد أن قضية المكون الدرزي هي «قضية وطنية سورية بامتياز، ولا تنفصل عن قضايا باقي المكونات»، مؤكداً أن «كل مكوّن يُشكل جزءاً لا يتجزأ من الجسد السوري الواحد».

واستهلّ بدران جيا كرد منشوره بالقول: «الانتهاكات الممنهجة التي طالت المكون الدرزي في الجنوب السوري، وما سبقها من انتهاكات مشابهة في الساحل السوري، تؤكد بوضوح الرفض العميق للتعددية الثقافية والدينية من قِبل وزارة الدفاع ضمن الحكومة الانتقالية والمؤسسات التابعة لها، وهو ما يؤدي إلى تقويض أسس العيش المشترك ضمن جغرافيا وطنية واحدة».

مشيراً إلى «أن استمرار هذه الممارسات يدفع بسوريا نحو مزيد من التشظي والتفتت على المستويين السياسي والاجتماعي، ويضع جميع المكونات السورية أمام تحدٍّ خطير وممنهج، سواء كان ذلك بشكل جماعي أو فردي».

مشدداً على تضامنه مع الطائفة الدرزية قائلاً: «نتضامن مع أهلنا من أبناء هذا المكون في معاناتهم، وندعو إلى الحفاظ على هويتهم العريقة وحقوقهم الأصيلة».

ودعا جيا كرد الحكومة الانتقالية لمراجعة نهجها والبدء بحوار وطني قائلاً: «من هذا المنطلق، فإن على الحكومة الانتقالية أن تبادر إلى مراجعة شاملة وعاجلة لنهجها في التعامل مع الداخل السوري، والبدء بحوار وطني جاد ومسؤول مع مختلف المكونات، مع احترام خصوصية كل مكون وهويته الثقافية والدينية. فالأولوية اليوم يجب أن تُمنح للعودة إلى الحوار السوري الداخلي والانفتاح على الداخل، لا أن يُقدَّم الانفتاح الخارجي على حساب التوافق الوطني. فلا يمكن لأي سلطة أن تكتسب شرعيتها دون هذا التوافق، ودون اعتراف متبادل بين جميع أبناء الوطن».

وأضاف جيا كرد «لا يمكن فرض سيادة الدولة عبر أدوات القمع والترهيب، فجميع الأنظمة التي سلكت هذا الطريق سقطت بفعل إرادة شعوبها. وهذا النهج لا يهدد فقط التماسك الوطني، بل يفتح الباب على مصراعيه أمام التدخلات الخارجية، ويحوّل سوريا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي في ظل غياب القرار السوري المستقل».

مؤكداً أن المسؤولية الوطنية تقع على عاتق كل مكونات المجتمع السوري: «كلنا مدعوون اليوم لتحمّل مسؤولياتنا في رسم ملامح مستقبل البلاد، من خلال توحيد الجهود والمواقف، والعمل على بلورة مشروع وطني ديمقراطي تعددي، بعيداً عن الفئوية والنهج الإقصائي».

ونوه جيا كرد لضرورة انخراط الحكومة الانتقالية في سوريا للحوار الوطني: «من الضروري أن تنخرط السلطات الانتقالية في دمشق بجدية في عملية الحوار الوطني، وأن تُقدم على تنازلات فعلية عبر نقل بعض الصلاحيات إلى السلطات المحلية، بما يعزز الثقة ويكرس مفهوم الشراكة».

وحمّل الحكومة مسؤولية الخطاب الطائفي قائلاً: «تتحمل هذه السلطات المسؤولية الكاملة عن الخطاب الطائفي التحريضي، سواء عبر منابرها الإعلامية أو من خلال الخطاب «الشعبوي» المنتشر في الشارع ومواقع التواصل الاجتماعي، والذي لا يؤدي إلا إلى التجييش والصدام المجتمعي».

ودعا القوى الإقليمية إلى لعب دورها بالقول: «في السياق ذاته، فإن على القوى الإقليمية والدولية الفاعلة أن تلعب دوراً مسؤولاً في دعم حلول وطنية شاملة تُعبّر عن تطلعات جميع السوريين، لا أن تسعى فقط لتحقيق مصالحها الخاصة. فلا بد أن تكون أولوية الشعب السوري هي الأساس في أي مبادرة، خاصة في ظل اتساع رقعة المخاطر التي تهدد المنطقة برمّتها نتيجة إفرازات الأزمة السورية».

وشدد في ختام منشوره على ضرورة فتح تحقيق دولي مستقل للجرائم التي وقعت في السويداء: «من الضروري الآن فتح تحقيق دولي مستقل في الجرائم التي وقعت في السويداء، وتسليم ملف التحقيق في الجرائم المرتكبة في الساحل السوري إلى لجان دولية محايدة، نظراً لفشل التحقيقات السابقة في الوصول إلى نتائج ملموسة. وهذا يشكل مدخلاً ضرورياً نحو مصالحة وطنية شاملة، قائمة على العدالة، وتعزيز الثقة، والمشاركة الفعلية لجميع المكونات في العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية، تمهيداً لبناء مؤسسات وطنية وصياغة دستور جديد يعبّر عن إرادة جميع السوريين».

فوزة يوسف: مستعدون لبناء سوريا التعددية لجميع المكونات والطوائف

أكدت عضوة هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي، فوزة يوسف، خلال احتفالية مدينة الحسكة بمناسبة الذكرى السنوية لثورة ١٩ تموز، أن هذه الثورة هي ثورة لأخوة الشعوب، وللحرية، وللمرأة الحرة، مشددة على الاستعداد لبناء سوريا تعددية تحتضن كافة المكونات والطوائف.

وتجمّع اليوم الآلاف من أبناء مكونات مدن الحسكة، الهول، تل تمر، والدرباسية للمشاركة في الاحتفالية بالذكرى الـ١٣ لانطلاقة ثورة ١٩ تموز، والتي أقيمت في حديقة ٤ نيسان بمدينة الحسكة.

وبدأت الفعالية بالوقوف دقيقة صمت، تلاها إلقاء كلمة من عضوة هيئة الرئاسة المشتركة لحزب الاتحاد الديمقراطي، فوزة يوسف، قالت فيها: «ثورة شمال وشرق سوريا تأسست على فكر وفلسفة القائد عبد اللّه أوجلان، وبمشاركة كافة المكونات من كرد، عرب، سريان، آشوريين، وأرمن».

وباركت فوزة يوسف ذكرى ثورة ١٩ تموز، مضيفة: «ننحني إجلالًا وإكرامًا أمام تضحيات شهدائنا الأبطال الذين قدموا أرواحهم لكي نعيش هذا اليوم بأمان وسلام».

وأكدت أن الثورة أعادت لمكونات المنطقة ما سُلب منها من لغة وثقافة وحق في العيش بحرية وسلام، وقالت: «هذه الثورة هي ثورة أخوّة الشعوب والمرأة الحرة».

وأضافت: «يريدون منا التنازل عن جميع مكتسبات ثورة شمال وشرق سوريا، لكننا ضحّينا بآلاف الشهداء من أجل انتصارها. لقد حاربنا داعش وغيرها من التنظيمات المتطرفة التي أرادت استسلامنا، ولكننا لن نستسلم، وسنواصل المقاومة حتى النهاية لنعيش بحرية وننال كامل حقوقنا».

وأردفت: «لن نسمح بفرض لغة واحدة، أو علم واحد، أو ثقافة واحدة على مكونات مناطقنا. نحن كمكونات شمال وشرق سوريا مستعدون لبناء سوريا تعددية تضمن الحقوق لجميع المكونات والطوائف».

وأشارت إلى أن مكونات شمال وشرق سوريا سينضمون إلى سوريا المستقبل بلغاتهم، وثقافاتهم، وهوياتهم، مضيفة: «لا تزال سوريا غير مستقرة، والسبب يعود إلى الذهنية المركزية».

وتابعت: «ما يجري في السويداء حاليًا هو نتيجة لهذه الذهنية. ولإنهاء حالة عدم الاستقرار، يجب تطبيق مشروع الأمة الديمقراطية. فقوات سوريا الديمقراطية هي الضمان الحقيقي لسوريا ديمقراطية، وضمان لحماية كافة مكونات الشعب السوري».

واختتمت فوزة يوسف كلمتها بالقول: «إذا لم نحصل على حقوقنا الدستورية، فلن نقبل بأي شروط تُفرض علينا».

بسام إسحق: ما يحدث في السويداء سيؤثر على مستقبل سوريا بالكامل

قال بسام إسحق، عضو ممثلية مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) في واشنطن ورئيس المجلس السرياني السوري، إن الوضع في السويداء سيؤثر على سوريا بأكملها، مؤكداً أن الحل لا يكمن في استخدام القوة.

وخلال مشاركته في نشرة «نوروج» لشبكة روداو الإعلامية، شدد بسام إسحق على أن معاملة دمشق مع السويداء والمجازر التي وقعت في الساحل قد أضعف ثقة المكونات بالحكومة.

وأشار إسحق إلى أن سلوك الحكومة الجديدة في السويداء ومحاولتها فرض سلطة كاملة قد خلق مشاكل كبيرة. وقال: «إن معاملة دمشق مع السويداء تضعف الثقة لدى الدروز. الحل في السويداء ليس ممكناً باستخدام القوة؛ بل كانت هناك حاجة للحوار».

وفيما يتعلق بموقف المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا، توم باراك، قال إسحق إن تصريحاته تعبر عن الموقف الرسمي للولايات المتحدة. لكنه حذر قائلاً: «يجب أن يكون هناك توازن بين الدعم الأميركي للحكومة السورية الجديدة ومساءلتها. يتوجب على الحكومة السورية أن تأخذ تصريحات باراك على محمل الجد».

وأوضح بسام إسحق أنهم يحترمون قرارات أمريكا والدول الأخرى، لكن لديهم شروطهم أيضاً، قائلاً: «الوضع في السويداء سيؤثر على سوريا بأكملها. إذا كان مسار الحل بين الدروز والحكومة السورية إيجابياً ويجلب معه السلام والاستقرار، فإننا في شمال شرق سوريا سنقبل به أيضاً».

وأكد أنه في حال كان القرار الدولي يدعم حكومة سوريا، فإنهم سيحترمون ذلك، لكن «يجب تقديم ضمانات لحماية أمن جميع المكونات، خاصة المكونات في شمال شرق سوريا التي حاربت داعش وفرضت الاستقرار. يجب تقديم ضمانات أمنية لأهلنا حتى لا تتكرر الانتهاكات التي ارتُكبت في الساحل والسويداء».

وكحل طويل الأمد، لفت إسحق الانتباه إلى النظام اللامركزي قائلاً: «الحكومة المركزية تمثل مشكلة في أي بلد، خاصة في سوريا التي تعيش فيها مكونات مختلفة. نحن نطالب بنظام لا مركزي. يجب أن يتولى السكان المحليون حماية أمن مناطقهم بأنفسهم. إذا لم تكن هناك قوة شرطة محلية قوية، فلن يتحقق أي استقرار».

وفي الختام، أكد بسام إسحق أن المفاوضات بين قوات سوريا الديمقراطية (قسد) ومجلس سوريا الديمقراطية (مسد) من جهة، والسلطة الجديدة في دمشق من جهة أخرى، لا تزال مستمرة.

الحرية والإرادة الحرة: هل نحن أحرار فعلاً؟

رمزي محمود

الحرية والإرادة الحرة من الموضوعات الفلسفية العميقة التي ظلت محط اهتمام المفكرين عبر التاريخ، إذ لا يقتصر الأمر على مجرد سؤال نظري، بل يمتد ليشمل تجربة الإنسان اليومية، وطبيعة كيانه، وعلاقته بالعالم المحيط به. فعندما نتساءل: هل نحن أحرار فعلاً؟ نحن لا نطرح مجرد سؤال عن إمكانية الاختيار، بل نتطرق إلى جوهر الوجود الإنساني، إلى العلاقة بين الذات والواقع، وإلى معنى أن تكون مسؤولاً عن أفعالك.

لفهم هذه القضية، يجب أن نبدأ بتحديد ما نعنيه بالحرية والإرادة الحرة. فالحرية في المفهوم العام تعني القدرة على الفعل أو عدم الفعل، على اتخاذ القرار والتصرف وفقًا لرغبات الإنسان وأهدافه، دون تدخل أو قيد من قوى خارجية. أما الإرادة الحرة فتتعلق بالقدرة الداخلية للإنسان على الاختيار الحقيقي، بمعنى أن يقرر الإنسان بين بدائل متعددة دون أن يكون القرار مفروضًا عليه حتمًا من عوامل خارجية أو داخلية تجعل هذا القرار هو الوحيد الممكن.

لكن هذه المفاهيم البسيطة تواجه تعقيدات كبيرة عند محاولة تطبيقها على الواقع. فمن ناحية، نعلم جميعًا أن الإنسان يعيش ضمن مجموعة من القوانين الطبيعية، والقيود الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، التي تحدد مناحي حياته، وتفرض عليه حدودًا لا يمكن تجاوزها بسهولة. من ناحية أخرى، نرى أنفسنا أمام قرارات يومية كثيرة تبدو لنا خيارًا حرًا، كاختيار المهنة، أو الشريك، أو التعبير عن الرأي، أو اختيار أسلوب الحياة. فما هو إذن مقياس الحرية الحقيقية؟ وهل الحرية تعني غياب القيود تمامًا، أم أن هناك نوعًا من الحرية ممكن داخل القيود؟

ينقسم الفلاسفة في تفسيرهم لمفهوم الإرادة الحرة إلى مدارس عدة، منها الحتمية أو الحتمية القاسية، التي ترى أن كل شيء في الكون، بما في ذلك قرارات الإنسان وأفعاله، هو نتيجة حتمية لسلسلة من الأسباب التي لا تنقطع. بحسب هذا المذهب، لا يمكن أن يكون هناك اختيار حر لأن كل قرار مسبوق بأسباب ونتائج حتمية. لهذا يرى الحتميون أن فكرة الإرادة الحرة مجرد وهم، وأن الشعور بالاختيار هو مجرد شعور زائف ناتج عن عدم وعي الإنسان بكل الأسباب التي تحركه.

هذا الموقف يبدو مدعومًا بقوة من نتائج العلوم الحديثة، خصوصًا علم الأعصاب والفيزياء. ففي التجارب التي أجريت على مراكز الدماغ التي تتحكم في اتخاذ القرار، تم ملاحظة أن نشاطًا دماغيًا يحدث قبل أن يدرك الإنسان قراره الواعي، مما يشير إلى أن قراراتنا تنشأ من عمليات لاواعية قبل أن تصل إلى وعي الذات. إضافة إلى ذلك، فإن قوانين الفيزياء الكلاسيكية التي تحكم المادة والطاقة تشير إلى أن الكون كله يسير وفق نظام سببي صارم، مما يطرح تساؤلات كبيرة حول وجود حرية حقيقية.

لكن من جهة أخرى، يرفض العديد من الفلاسفة واللاهوتيين هذه النظرة، مشيرين إلى أن وجود الإرادة الحرة هو شرط أساسي للمسؤولية الأخلاقية. فإذا كان الإنسان لا يختار فعله بحرية، فلا معنى للمحاسبة أو المكافأة أو العقاب، وهذا يتعارض مع الأسس الأخلاقية والاجتماعية التي بنيت عليها معظم الحضارات. هؤلاء يعتقدون أن الإنسان يمتلك وعيًا حقيقيًا وحرية اختيار، وأن التجربة الذاتية للشعور بالاختيار لا يمكن تجاهلها أو اعتبارها مجرد وهم. في هذا السياق، ظهر موقف ثالث يُعرف بالتوافقية، الذي يحاول الجمع بين الحتمية والحرية، بالقول إن الحرية ليست مطلقة بمعنى الغياب الكامل للقيود، بل هي الحرية في الاختيار ضمن إطار الأسباب والظروف. بمعنى آخر، الإنسان حر طالما أنه يتصرف وفقًا لرغباته ونواياه دون إكراه خارجي، حتى وإن كانت هذه الرغبات ناتجة عن أسباب معينة. هذا الموقف يُقر بوجود تأثيرات داخلية وخارجية تحد من الحرية، لكنه لا ينفي وجود إرادة حرة بالمعنى العملي.

إن التوافقية تقدم نموذجًا واقعيًا يعكس تجربة الإنسان اليومية. فحتى لو كانت قراراتنا نتيجة لتأثيرات متعددة، فإن القدرة على التمييز بين الرغبات، واختيار الأفضل، والرفض، تعني أننا نمارس نوعًا من الحرية، ولو كانت نسبية. هذا التوجه يركز على المسؤولية الفردية، ويقول إن الإنسان يجب أن يعترف بدوره كفاعل اختياري في أفعاله، وهو ما يخلق أساسًا للعدالة الأخلاقية والقانونية.

في ضوء هذه المناقشات الفلسفية، لا يمكن إغفال الدور الذي تلعبه العلوم الحديثة في فهمنا للحرية والإرادة. فقد أظهرت الأبحاث في علم النفس والعلوم العصبية أن هناك تأثيرات عديدة تؤثر في قرارات الإنسان، مثل العوامل الوراثية، والبيئية، والعمليات اللاواعية في الدماغ. على سبيل المثال، تشير الدراسات إلى أن كثيرًا من القرارات تتأثر بعوامل خارج نطاق وعي الفرد، كالتحيزات اللاواعية، والتأثيرات الثقافية، والدوافع النفسية. وهذا لا يعني بالضرورة أن الإنسان فاقد للحرية، لكنه يشير إلى أن الحرية ليست مطلقة، وأنها تتأثر بعوامل معقدة.

إضافة إلى ذلك، فإن مجالات مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات تطرح أسئلة جديدة حول طبيعة الإرادة الحرة. فالآلات التي تُبرمج على اتخاذ قرارات بناءً على خوارزميات محددة لا تمتلك إرادة حرة بالمعنى الفلسفي، لكنها قد تبدو أحيانًا وكأنها تختار بين بدائل. هذا يبرز الفرق بين الحرية الحقيقية، التي تعتمد على الوعي والاختيار، وبين القدرة على التصرف وفق برمجة محددة. بالتالي، البشر يتميزون بإمكانية الوعي والاختيار الذاتي، وهو ما يمثل جوهر الإرادة الحرة.

الحرية ليست مجرد قضية نظرية، بل هي قضية عميقة تؤثر في جميع مناحي الحياة. الحرية الشخصية تؤثر على كيف يعيش الإنسان حياته، وكيف يختار أن يكون، وكيف يواجه المسؤوليات والتحديات. أما الحرية السياسية والاجتماعية، فهي ركيزة لأي نظام ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان. بدون حرية التعبير، والاختيار، والتنقل، يصبح الإنسان مجرد أداة في يد قوى تتحكم به. لذلك، تدافع الفلسفة السياسية عن ضرورة تأمين الحرية كحق أساسي، وتعتبرها من العوامل التي تمكن الإنسان من تطوير ذاته وتحقيق إمكاناته.

على مستوى آخر، هناك بعد نفسي وروحي للحرية. الإنسان يشعر بالحاجة إلى التحرر من القيود الداخلية مثل الخوف، والقلق، والرغبات المفرطة، والأفكار السلبية، التي قد تكون أشد تأثيرًا من القيود الخارجية. وهنا يأتي دور الوعي الذاتي والتنمية الشخصية في تحرير الإرادة وتمكين الإنسان من اتخاذ قرارات حقيقية تليق بطموحاته وقيمه. فالحرية تبدأ من الداخل قبل أن تمتد إلى الخارج، وهي عملية مستمرة من التحرر والتطور.

يمكن القول إن الحرية والإرادة الحرة هما من أكثر الظواهر تعقيدًا وتداخلًا في الفكر الإنساني. ليس من السهل حسم السؤال: هل نحن أحرار فعلاً؟ لأن الحرية ليست مطلقة، ولا يمكن اختزالها في شكل بسيط. الإنسان يعيش في شبكة من الأسباب والظروف التي تؤثر في اختياراته، لكنه يمتلك وعيًا وقدرة على الاختيار والتأمل، مما يمنحه درجة من الحرية تمكنه من تحمل مسؤولية أفعاله.

إن البحث عن الحرية هو بحث عن الذات، عن المعنى، عن القدرة على تحقيق الإمكانات. وهي رحلة متجددة تتطلب من الإنسان أن يعي قيوده، ويتجاوزها بالوعي، والاختيار الواعي، والمسؤولية. لذا فإن الحرية ليست حالة نهائية أو مطلقة، بل هي فعل مستمر، وتجربة حية، وأمل دائم.

من بين أشهر المناقشات الفلسفية حول الحرية والإرادة الحرة هي مناظرة فلاسفة مثل ديفيد هيوم وإيمانويل كانط. هيوم، الفيلسوف التجريبي، كان يؤمن بأن حرية الإنسان لا تعني غياب الحتمية، بل تعني إمكانية تصرف الإنسان وفق رغبته دون إكراه خارجي، واعتبر أن الحرية والإرادة الحرة متوافقتان مع الحتمية، لأنه طالما أن الإنسان يتصرف وفق دوافعه الداخلية دون قسر، فهو حر. أما كانط، فقد قدم رؤية مختلفة ومهمة حين اعتبر أن الإنسان هو كائن عقلاني ويمتلك إرادة عقلانية حرة، أي قدرة على التصرف وفق مبادئ أخلاقية يختارها بنفسه. بالنسبة لكانط، الحرية هي أساس الأخلاق، وبدونها لا يمكن أن يكون هناك عمل أخلاقي حقيقي.

من ناحية تاريخية، لعبت فكرة الحرية دورًا محوريًا في الحركات السياسية والاجتماعية، مثل الثورة الفرنسية التي رفعت شعار «الحرية، المساواة، الإخاء»، حيث كانت الحرية تعني التحرر من الاستبداد والقيود الظالمة، وحق الإنسان في تقرير مصيره. كذلك، نرى في فلسفة جون ستيوارت ميل تركيزًا على الحرية الفردية، حيث شدد على ضرورة أن لا يتدخل المجتمع في حرية الفرد إلا لمنع الضرر بالآخرين. هذا التوجه يعكس تصورًا حديثًا للحرية يتجاوز الحرية من القيود إلى الحرية في تحقيق الذات.

في العصر المعاصر، تبرز تحديات جديدة للحرية والإرادة الحرة من خلال تطورات التكنولوجيا، خصوصًا في مجال البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. باتت هناك مخاوف من أن تكون خيارات الأفراد موجهة أو متحكمًا بها عبر تحليل بياناتهم وسلوكهم، ما يطرح تساؤلات حول مدى حرية اختياراتهم. هل نختار بحرية أم أن خوارزميات معقدة تؤثر في توجهاتنا وقراراتنا؟ هذه القضية تفتح آفاقًا جديدة للنقاش حول مفهوم الحرية في زمن التقنية، وتأثيرها على الهوية والذات.

علاوة على ذلك، تفرض الأزمات العالمية مثل التغير المناخي والوباء ضرورة التفكير في حدود الحرية الفردية أمام المسؤولية الجماعية. فهل يمكننا اعتبار حرية الفرد مطلقة إذا كانت قراراته تؤثر على صحة المجتمع وسلامته؟ هنا تتداخل مفاهيم الحرية مع الأخلاق والمسؤولية الاجتماعية، ما يجعل النقاش أكثر تعقيدًا وعمقًا.

في ضوء كل ذلك، الحرية ليست فقط سؤالًا فلسفيًا بل قضية حياتية مستمرة تواجهها المجتمعات والأفراد. فالفهم العميق للحرية والإرادة الحرة يساعدنا على بناء مجتمعات أكثر عدلاً، وأفرادًا أكثر وعياً بمسؤولياتهم، ويساعد في رسم حدود بين الحقوق والواجبات، بين الحرية والمسؤولية، بما يضمن توازنًا صحيًا بين الفرد والمجتمع.

يظل سؤال الحرية والإرادة الحرة من أعمق وأعقد التساؤلات التي تواجه الإنسان منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا. عبر التاريخ، تراوحت الإجابات بين من يرى في الإنسان كائنًا حرًا بالكامل، وبين من يعتبره خاضعًا لحتميات لا مهرب منها، في حين حاولت التوجهات الوسطية مثل التوافقية أن تصيغ فهمًا واقعيًا يجمع بين هذين الموقفين. الحرية ليست مطلقة ولا كاملة، لكنها تجربة متجددة تتشكل عبر وعي الإنسان بذاته وبظروفه، وقدرته على اتخاذ قرارات مسؤولة ضمن إطار الأسباب التي تحيط به.

في عصرنا المعاصر، تزداد أهمية هذا السؤال مع ظهور تحديات جديدة، سواء على مستوى التكنولوجيا التي قد تؤثر في اختياراتنا، أو على مستوى المسؤولية الاجتماعية التي تضع حدودًا للحرية الفردية من أجل الحفاظ على الخير العام. وهنا يكمن جوهر الحرية الحقيقية: ليست مجرد فعل بدون قيود، بل هو فعل واعٍ، مسؤول، يوازن بين الذات والمجتمع، بين الرغبة والواقع.

الحرية إذًا ليست مجرد حالة، بل هي مسار مستمر يحتاج إلى وعي وجهد دائم، وهو ما يجعل الإنسان كائنًا مميزًا في العالم. فهمنا للحرية والإرادة الحرة يعكس مدى نضجنا الفكري والأخلاقي، ويدفعنا نحو بناء حياة أعمق معنى وأكبر قيمة. لذلك، تبقى الحرية حلمًا ومسؤولية، وتحديًا وفرصة، في آن واحد، تستحق منا التأمل والمثابرة.

عن معنى الحياة

دعاء عطاللَّه

معنى الحياة من أكثر الأسئلة الفلسفية تعقيدًا وإثارة التي ظلت تحير الإنسان منذ القدم. هذا السؤال ليس فقط سؤالًا عن سبب وجودنا، بل يتضمن أيضًا استكشاف الغاية من حياتنا، والهدف الذي يجعل حياتنا ذات قيمة ومعنى. عبر التاريخ، تنوعت الإجابات على هذا السؤال بشكل كبير، بحسب الخلفيات الثقافية، الدينية، الفلسفية، والاجتماعية للأفراد والمجتمعات. يتراوح مفهوم معنى الحياة بين نظرات ميتافيزيقية عميقة تتعلق بالغاية الكونية، وبين رؤية وجودية تركز على الحرية الفردية وصنع المعنى شخصيًا.

عندما نفكر في معنى الحياة، فإننا نبحث عن شيء يتجاوز مجرد البقاء الجسدي أو تحقيق متطلبات الحياة الأساسية مثل الطعام والمأوى. إننا نبحث عن سبب يجعل حياتنا مهمة، سواء على الصعيد الشخصي أو الجماعي. في هذا السياق، كثير من الناس يجدون معنى حياتهم في الانتماء إلى مجتمع أو دين أو في تحقيق أهداف معينة تمنحهم شعورًا بالقيمة والرضا. في المقابل، يرى البعض أن معنى الحياة ليس شيئًا ثابتًا أو معطى من الخارج، بل هو شيء يجب أن يصنعه كل فرد بنفسه من خلال تجاربه وخياراته.

في الأديان المختلفة، يُعطى معنى الحياة بعدًا روحيًا يتجاوز العالم المادي. فمثلاً في الديانات الإبراهيمية كالديانة المسيحية والإسلام، يرى المؤمنون أن معنى الحياة يكمن في العبادة والطاعة للَّه، وتحقيق الغاية التي خلقنا اللَّه من أجلها، وهي اختبار للآخرة. في هذا الإطار، الحياة الدنيا ما هي إلا مرحلة مؤقتة والهدف النهائي هو الوصول إلى الخلود والسعادة الأبدية. في الديانات الشرقية مثل البوذية والهندوسية، يُنظر إلى الحياة على أنها دورة من الولادة والموت والتجدد، والمعنى يتحقق من خلال التحرر من المعاناة والتعلق بالأمور الدنيوية، والوصول إلى حالة من التنوير أو الوحدة مع الكل.

في المقابل، ظهرت في الفلسفة الغربية الحديثة موجة من الأفكار التي تحدت الفكرة التقليدية لمعنى الحياة الموروث من الدين. الفلاسفة الوجوديون مثل سارتر وكيركيغارد ركزوا على حرية الفرد في خلق معناه الخاص، مؤكدين أن الحياة في حد ذاتها لا تملك معنى جوهريًا إلا إذا أعطى الإنسان لنفسه هذا المعنى. سارتر، على سبيل المثال، أكد أن «الوجود يسبق الماهية»، أي أن الإنسان يوجد أولاً ثم يصنع ذاته ومعناه عبر أفعاله واختياراته. هذه النظرة تضع عبء المسؤولية على الفرد، لكنها تمنحه في الوقت ذاته حرية وإمكانية تحقيق حياة ذات معنى حتى في غياب أي غاية كونية محددة.

تجارب الحياة اليومية تثبت لنا أن الشعور بالمعنى مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالرضا النفسي والرفاهية. الأبحاث النفسية الحديثة تشير إلى أن الأشخاص الذين يشعرون بأن حياتهم ذات معنى يكونون أكثر قدرة على مواجهة الضغوط، والتحديات، والأزمات، كما أنهم يعيشون حياة أكثر صحة وسعادة. وهذا يضع معنى الحياة في مركز الاهتمام الإنساني، ليس فقط كمفهوم فلسفي، بل كعامل حاسم في تحسين جودة الحياة. في هذا السياق، يرتبط معنى الحياة بعلاقات الإنسان، وحبه، ومساهمته في المجتمع، وتحقيق أهدافه وطموحاته.

ومع ذلك، يواجه الإنسان اليوم تحديات خاصة تعقد مسألة البحث عن معنى الحياة. في عصر العولمة، والتكنولوجيا، والثقافة الاستهلاكية، أصبح هناك نوع من التشتت والضياع لدى الكثيرين، حيث يشعرون بأن حياتهم رتيبة أو بلا هدف. الضغط على النجاح المادي، والتنافس المستمر، والانعزال الاجتماعي، كلها عوامل تؤثر على إحساس الإنسان بالمعنى. من هنا تبرز أهمية البحث عن قيم روحية أو فلسفية تملأ هذا الفراغ، وتعطي للحياة بعدًا أعمق.

بالإضافة إلى ذلك، يطرح سؤال معنى الحياة تحديات فلسفية متعلقة بالموضوعية والنسبية. هل هناك معنى واحد مطلق ومعمّم ينطبق على كل البشر؟ أم أن معنى الحياة نسبي ومختلف باختلاف الأشخاص والثقافات؟ الفلسفة المعاصرة تميل إلى القول بأن المعنى شخصي نسبي، وأن لكل فرد ثقافته وتجربته الخاصة التي تشكل معنى حياته. هذا لا ينفي وجود قيم إنسانية مشتركة، لكنه يفتح المجال للاختلاف والتنوع في فهم المعنى.

في سياق التفكير العلمي، يسعى العلم إلى تفسير ظاهرة الحياة وأصولها، لكنه لا يقدم جوابًا واضحًا على سؤال المعنى. العلم يجيب عن «كيف» الحياة موجودة، لكنه لا يستطيع أن يحدد «لماذا». لهذا السبب، يظل معنى الحياة مجالًا مفتوحًا للتأمل الفلسفي والروحي، حيث تتلاقى الأسئلة الوجودية مع البحث عن السعادة والهدف.

بعض الفلاسفة مثل ألبير كامو اعتبروا أن الإنسان يعيش في عالم عبثي، حيث لا وجود لمعنى جوهري في الكون، لكنه يرفض الاستسلام لهذا العبث. في كتابه «أسطورة سيزيف»، يرى كامو أن الإنسان يجب أن يخلق معنى من خلال مقاومته للعبث، وأن الحياة ذات قيمة من خلال المواجهة والتمرد. هذه النظرة تؤكد أن معنى الحياة ليس ثابتًا، بل هو فعل مستمر من صناعة المعنى في مواجهة اللامعنى.

على صعيد آخر، يمكن القول إن معنى الحياة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالهوية الذاتية والتطور الشخصي. الإنسان يبحث عن ذاته الحقيقية وعن كيفية تحقيق إمكاناته. هذا البحث عن الذات يجعل من معنى الحياة مسارًا داخليًا للتحول والنمو، حيث يصبح الإنسان أكثر وعيًا، ويعيش وفق قيمه ومبادئه، ويتجاوز العقبات التي تواجهه.

في النهاية، يبقى سؤال معنى الحياة مفتوحًا لكل فرد. لا توجد إجابة واحدة صحيحة تنطبق على الجميع، بل هو سؤال يدعو إلى التأمل الشخصي العميق، وإلى التجربة الحية. ربما يكمن سر الحياة في رحلة البحث نفسها، في القدرة على خلق معنى وسط الوجود، وفي الإيمان بأن للحياة قيمة تستحق العيش بغض النظر عن صعوباتها. وبذلك يصبح معنى الحياة تجربة شخصية فريدة تتشكل مع كل لحظة من حياتنا.

Kewara Nokan

Rojekî dapîr li malê ye. Bûk jî li ber kewarê ye. Dapîrê jê re behsa nokan kiriye. Bûk xwe li nezanîyê daniye û jê re gotiye: "Nok çi ye xaltî? Nizanim bê ka nok çilo ne!"

Qesem bi navê axa qedîm bikim, nizanim derba kîjan hêzê ye ku xwe di laşê min de bi cih kiriye. Heyran heke ez inirîbim, bila inirî di min de biwerime. Tu bi serê nan û ava xwe dikî, tu çi dipelixînî? Ew çi ye? Tu dê bi min da bikî? Ji ser û pêyan dûr be. Tu dixwazî xwe ji min rizgar bikî qey? Te ez şibandim mirîyê welatê Msirê. Ji bo qeyrana aborîyê bi dawî bike, Erdoxan li Misirê ye; dê min ji Sîsî bixwaze heyran! Xwe li ser nezanîyê dirêj neke. Civakê jî weke min navê xwarin û vexwarinê ji bîr kiriye. Bi serê gorê nekim, do rewş çawa bû, îro jî wiha ye. Ez ê niha vebêjekî berdim beroşa te ya vala. Tu jî wî li roja me ya niha bifesilîne. Li gor zimanê vebêjan, dapîreke destgirtî hebûye li gundekî Kurdistanê. Dapîr, di serdema êrîşên dagirkerên Kurdistanê ku xelayekî goştê mirov bi mirov daye xwarin de jiyaye. Vêca ji bo ku wê jîyanê dubare nejî, zadê xwe di kewaran de bi cih kiriye. Lê qeyrana aborîyê li Kurdistanê qet bi dawî nebûye, tim bi zikê birçî di qebrê de hatiye dirêjkirin wekî roja îro. Bi du kodik nîsk û nokan kurê xwe zewicandiye li welatekî birçî. Êdî bûka malê jî, mîna bermalî û kevanîyên din, rojên xwe bi fîstanê xwe ve dirûtiye. Her roja ku xesîya wê çûye çolê ew jî li ber kuna kewara nokan rûniştiye û qîr û hawara aşika xwe bi nokan aş kiriye. Kê hefsarê nefsa xwe şidandiye ku bûka malê jî nefsa xwe bişidîne ezgorî? Mirov li ser nimêjê ye, nefsa wî li pêşîya wî ye. Welhasil. Rojekî dapîr li malê ye. Bûk jî li ber kewarê ye. Dapîrê jê re behsa nokan kiriye. Bûk xwe li nezanîyê daniye û jê re gotiye: "Nok çiye xaltî? Nizanim bê ka nok çilo ne!" Xesûya wê jê re gotiye: "Keça min ka hinekî xwe bihejîne, ji kewarê hinek nokan derxîne, hingê tu dê nokan jî bibînî." Tu jî serê çilkê binê çilkê derzîya xwe di min re neke heyran, mexsûs wer dibêje! Bûka malê dema ku kuna kewarê

vedike, ji bilî hilma hundir ji kunê tiştekî dîtir nehatiye dîtin. Bûkê jê pirsîye: "Ka nokên te xaltî?" Diçe ji cihekî din, çend nokan tîne diavêje ber wê û jê re dibêje: "Qey tu kor î! Ne li ber çavê tene!" "Wişşşş yadê ev çin e?" Jê re gotiye: "Nok ev in keça min, ev in ha!" Bûkê gotiye: "Çima difina nokan wiha xwar e xaltî? Heyran ez ji wan ditirsim." Xesûyê gotiye: "Me têr dike." Bûk jê dipirse: "Serpêhatîyeke wê heye ne xaltî?" Xesûyê gotiye: "Belê heye." Xwesîya wê vegotiye: Nok û nîsk hilbûne sînga hev. Fistiqê xwe gihandiye hawara wan. Pirsa "Hûn çima de xeniqandim" Fistiq, pirsa "Çi ji nokê dixwazî?' pirsîye ji nîskê. Nîskê jî gotiye: "Min jê re gotiye, rojê çil fisî bike, wê jî qebûl nekiriye û xwe xeyîdandiye" Fistiqê jî gotiye: "Ji te xeyîdiye. Ji xeydanê difina wê jî wiha xwar bûye". Nokê jî gotina wê erê kiriye. Wê rojê û vê rojê, difina wê wiha xwar e bûka min."

Bûkê pirsîye: "Nok çavkanîya tir û fisên me ne xaltî?" Xesûya wê rahiştiye şonikê û jê re gotiye: "Te jî ez ji bêhnan fetisandim."Daye pey wê û jê re gotiye: "Ya dîzê nokan; yan jî mala bavê!" Wê jî gotiye: "Difina nokan xwar e, ez jê ditirsim."

Xwebûn

Bîrbûn

Serê sê roj û sê şevan ji min dûr e evîna derdan
Dimînim tenê ez li halê xwe bê xwedî bi salan
Nema dikarim xew diçe ji çavan
Ez nikarim razêm heya berbangan
Dûrbûn diborîne ji temen sal û meha
Şev tariyên min bi meh û sal li min dinalim ji derdê dûrbûnan
Ne wateya jînê ne jî çêja eşq evînê nema hinaz dikim bi viyan
Lebatên canê min nema bi liv û tevger li min berê xwe didin êşan
Berê dêşim bi dirêjahiya şevan êş li min gur dibin vedikin birînan
Dûrbûn diborîne ji temen sal û meha
Hêviya temenê ciwaniyê û temenê çûyî vegera li rex sipehiya gulan
Ger bimînim tenê ez bê kes hew dikarim nema dikarim vedim bihnvedanan
Ez bilbil ew jî gul difîqînim bi dilekî kûr daxwaz dikim nêz bim her gavan
Bi sedan evîn û evîndar

Hisên Mislim Ebas

noq didin ji vê evînê ji ber bêriya gulê her gav û deman
Dûrbûn diborîne ji temen sal û meha
Hizir tije raman dibin dîmen bi dîmen dibarînim hêsiran
Di nav her hêsirekê de hestên êşa bîrbûnê bi hezaran
Can bi penceşêr dibe çima ev yek li min weke bahozan
Vegera li rex saxlem can bi vîn dibe zêrevan
Dûrbûn diborîne ji temen sal û meha

Sedemên Bêxewîya Hergavî

Bêxewî di cîhana nû de yek ji pirsgirêkên tenduristîyê yên herî berbelav e û dikare bi giranî bandorê li kalîteya jîyanê bike. Dema mirov bi bêxewîyê re tê dikoşe, ew dikare ne bi tenê şeva mirovî, lê tevahîya roja mirovî jî dijwar bike. Di vê nivîsê de em ê li ser sedemên bêxewî û çareserîyên wê biaxivin.

Sedemên Bêxewîyê

Stres û Xemgînî: Stresa jîyana rojane, pirsgirêkên karî, tengasîyên aborî yan jî qeyranên kesane dikarin xew û xewê dijwar bikin. NexweşîyênXewê: Nexweşîyên taybetî yên xewê yên wekî apnea xewê, nexweşîya tevgera xewê, yan jî sendroma bêxewîyê dibe sedema bêxewîyê. Faktorên Jîngehê: Deng, ronahî yan germahîya zêde dikarin bandoreke nerênî li hawîrdora xewê bikin. Xwarin û Kêşan û Vexwarina Madeyan: Kafeîn, alkol an jî hin derman dikarin bibin sedema bêxewîyê. Wekî din, xwarina xwarinên giran jî dikare kalîteya xewê kêm bike. Şertên Tibî: Pirsgirêkên tenduristîyê yên wekî nexweşîyên tîroîdê, depresyonê û astimê dibin sedema bêxewîyê. Nexweşîyên Rîtma Biyolojîkî: Şertên wekî jetlag an guheztinên dora karî dikarin çerxa xewê ya laşê we têk bibin.

Pêşnîyazên Çareserîya ji Binekokê

Cihê Xewê Xweştir bikin: Tarî û bêdengî: Heta ji destê we bê odeya xwe tarî û bêdeng bikin. Hûn dikarin perdeyên tarî û berguhkan bi kar bînin. Bala xwe bidin ser rehetîyê: Ji rehetîya nivîna xwe piştrast bin. Bila nivîn û balgehên we rehet bin.

Paqijîya Xewê: Dema xewê ya bi rêk û pêk: Razan û hişyarbûna her roj di heman saetê de rîtma laşê we bi rêk û pêk dike. Ji ekranan dûr bin: Berîya razanê herî kêm saetekê xwe ji ekranên wekî telefon, komputer û televîzyonê dûr bixin.

Rêveberiya Stresê: Medîtasyon û Yoga:

Medîtasyona rojane yan yogaya sivik dikare westandina derûnî kêm bike. Nivîsîna Rojnivîskan: Hûn dikarin bi nivîsîdina xemên xwe di rojnivîskê de hişê xwe rihet bikin.

Xwarin û Serpêhatî: Kafeîn û alkol: Êvarê dev ji van cureyên vexwarinan berdin. Şîva sivik: Li şûna xwarinên giran, xwarinên sivik û hêsan ên helandina wan hêsan hilbijêrin.

Alîkariya Bijîjkî: Bi bijîjkê xwe re bipeyivin: Ger bêxewîya we ya hergavî hebe, bijîjkekê bibînin bila pirsgirêkên we yên tenduristîyê yên bingehîn kontrol bike. Terapîya xewê: Heger hewce be bi pisporekê xewê an jî psîkologekê re dest bi terapîya xewê bikin.

Xebata rojane: Werzişa bi rêk û pêk: Werzişa rojane hem tenduristîya laşî û hem jî ya derûnî baştir dike, lê ji dêvla werzişa derengî şevê, spêdê an jî piştî nîvro werzişê bikin.

Rêbazên Xwezayî: Nebatên Piştgirîya Xewê: Çay an rûnên nebatan ên wekî gulexezêm (lawente) û lîmonê dikarin xewê hêsantir bikin. Têkoşîna bêxewîyê sebir û domdarîyê hewce dike. Bi adaptekirina gavên jorîn di jîyana xwe de, hûn dikarin kalîteya xewa xwe baştir bikin û tenduristîya xwe ya giştî baştir bikin. Ji bîr nekin, hewcedarîyên xewê yên her kesî cuda ne, ji ber vê yekê heta we rêbaza xwe dît belkî wextekê dirêj bigire.

Nûhev

EZ ÇI BÊJIM (Kes Bi Halê Min Nizane)

Ez çi bêjim çi beyan kim
Mexfiyetan ez eyan kim
Sirê Dilî aşkera kim
Kes bi halê min nezane
Çendî bêjim sir û halan
Ax ji destê çavxezalan
Her dinalim mah û salan
Kes bi halê min nezane
Mah û salan ez dinalim
Şev û roj talibwisal im
Aşiqê bejna şepal im
Kes bi halê min nezane
Aşiqê bejna letîf im
Xestehal im pir zeîf im
Mubtela qametelîf im
Kes bi halê min nezane
Mubtela qametfena me
Ji yar û dostan cuda me
Aşiqê nûra Xuda me
Kes bi halê min nezane
Aşiqê sêv û biha me
Ji bo cemala mubtela me
Ger bibînim canfida me
Kes bi halê min nezane
Ew baxê sorgul di nêv da
Yar û mehbûb meşiyan tê da
Xweş e ji keyfa dinê da
Kes bi halê min nezane
Ew mehbûba wek stêra
Tasîra keça mîra
Te helandî Feqê Teyra
Kes bi halê min nezane
Feqiyê Teyran
Dîwana Feqiyê Teyran, rû 201,219,220, Weşanên Lîsê, Amed 2011

www.selamdemocratic.com
selamdemocratic@gmail.com
partiya.asti

Aştî السلام

Rojnameyek sîyasî, civakî , çandî

Hejmar (106) Tîrmeh 2025

Wezîrê Kar û Barên Derve yê Fransayê Barrot, bi Mazlûm Ebdî re hevdîtin kir

Wezareta kar û barên derve ya Fransayê ragihand ku fermandarê Hêzên Sûrîya Demokratîk (HSD) Mazlûm Ebdî û Wezîrê Kar û Barên Derve yê Fransayê Jean-Noël Barrot li Parîsê hevdôtinek pêk anî. Di daxwuyanîyê de hat gotin ku dê di navbera HSD û hikûmeta Sûrîyayê ya demkî de li Parîsê muzakere bên kirin. Di daxwuyanîya wezaretê de weha hat gotin :Piştî hevdîtina bi Wezîrê Kar û Barên Derve yê Sûrîyayê û nûnerê taybet yê DYAyê yê Sûrîyayê re, roja înîyê 25.07.2025 Wezîrê Kar û Barên Derve yê Fransayê Jean-Noël Barrot, bi fermandarê giştî yê hêzên HSDyê general Mazlum Ebdî re li ser mijarên cuda axivîn. Ji bo bicîhanîna peymana 10ê Adarê, dê di wextekî nêz de, di navbera HSD û hikûmeta Şamê de muzakere bên kirin." Di daxwuyanîyê de her weha hat gotin ku Wezîrê Karên Derve yê Fransayê dubare kiriye ku pêwîst e di rêya dîyalogê de pirsgirêk bên çareserkirin, entegra xelkê rojhilatê-bakûrê Sûrîyayê ya bi Şamê re û garantîkirina mafên kurdan destek dike.
PeyamaKurd

Mamosta Telal Mihemed Pirtûka Sûka Reş dîyarî birêz Xelîl Ezîz Ebdî kir

Şandeyeke Partîya Aştîya Demokrat a Kurdistanê roja înîyê 04.07.2025 serdana bajarê Kobanîyê kir, di çarçoveya seredanê de Serokê Partîya Aştîya Demokrat a Kurdistanê birêz Telal Mihemed kopîyek ji pirtûka xwe ya bi navê Sûka Reş (السوق السوداء) bo kesayeta netewperwer Xelîl Ezîz Ebdî kir dîyarî

Ji ber muzîka kurdî li malbateke kurd xistin

Roja duşemê 14.07.2025 malbatek kurd bi paşnavê xwe "Kaya" ji pîknîkê vedigerîya; dema gihîştin taxa xwe ya li Bayrampaşaya Stenbolê rastî êrîşa polîsan hatin. 10 endamên malbata Kaya bi lêdanê hatin binçavkirin. Ji endamên malbatê yek jê zarok, dîsa Zeynep Yaman bi heml bû û di 7 mehên xwe de bû, ev jî di nav de bi temamî 10 kes hatin binçavkirin. Dûre ji van 3 kes hatin berdan, 7 jê birin Emnîyeta Stenbolê û ji wir birin Edliyeya Stenbolê. Dozger xwest ji van Ahmet Kaya, Umut Kaya û Yakup Kaya bên tewqîfkirin. Îro bi şertê kontrola edlî ew jî hatin berdan. Li ber Edlîyeya Çaglayana Stenbolê endamên malbatê daxuyanî da çapemenîyê û gotin, em ji seyranê vedigerîyan, me dengê muzîkê jî bilind nekiribû, di erebeya me de hoparlorên mezin jî nînin, polîsan êrîşê me kir. Endamên malbatê spasîya DEM Partî kir piştgirî daye wan û gotin ku ew nebana em nizanin dê çi bihata serê me.
DBP: Bila der barê polîsan de lêpirsîn vebe
DBPyê daxuyanîya nivîskî belav kir û bang kir, "Ji ber îşkence û êrîşê bila der barê wan polîsan de lêpirsîn bê vekirin, peywira wan bê rawestandin."
DEM PARTÎ mesele bir Meclisê
Endamên Komîsyona Mafên Mirovan a Li Meclisê ya DEM Partî Newroz Uysal Aslan, Bêrîtan Guneş û Kamuran Tanhan mesele birin Meclisa Tirkîyeyê. Wan xwest li ser vê kirinê rapor bê amadekirin û der barê polîsan de lêpirsîn bê destpêkirin.
Diyarname

Bi Boneya 13emîn Salvegera Şoreşa Rojava

Bi navê Fermandarîya Giştî ya YPGê, em salvegera 13emîn a Şoreşa Rojava bi coş û serfirazî li hemû gelên Bakûr û Rojhilatê Sûrîyayê,malbatên şehîdan û tevahîya cîhanê pîroz dikin. 19ê Tîrmehê sembola berxwedan û azadîya gelê me ye, ku di dîroka Kurdistanê, Sûrîya û Rojhilata Navîn de qonaxeke nû vekir. Em bi hurmet hemû şehîdên xwe ku ji bo parastina vê şoreşê jîyana xwe dane yad dikin. Berxwedana gelê me, hêzên YPG û YPJê, li dij DAIŞê û hêzên dagirker bûne mînakeke qehremanîyê, ku ne tenê herêmê parastin, lê bandor li ewlehîya cîhanê jî kir. Şoreşa Rojava, ji sala 2012an ve, bi keda bi deh hezaran şoreşgerên ji hemû perçeyên Kurdistanê, gelên Sûrîya û şoreşgerên ji çar alîyê cîhanê, bû xwedî xisleteke enternasyonaîst û nîşan da ku îradeya gel li hember zilmê bi ser dikeve. Ev şoreşa ku bi pêşengîya jinan û ciwanan li dar ket, ji bo hemû gelên herêmê bûye çirûska hêvîyê. Rojava îro wekî modeleke demokrasîyê, ku li ser wekhevî û hevjiyana aştîyane ava bûye, li cîhanê tê naskirin. Me îspat kir ku hevjîyana gelan li Rojhilata Navîn mimkun e. Di salvegera şoreşa me de, herêma me bi tevahî û Sûrîya bi taybetî, di nav rewşeke aloz û bipevçûn re derbas dibe. Em careke din destnîşan dikin ku tu hewldana rêveberî û tu tevgereke sîyasî a ku rêzê li cihêrengî û pirçandîya herêmê negire, nikare bi awayekî serkeftî şerê navxweyî ê 14 salan bi dawî bike. Çavkanîya qeyrana Sûrîyayê a 14 salan, hişmendîya despotik bû ku yekdengî û yekrengîyê li ser gelê Sûrîyayê ferz dikir. Îro, heman şaşîtî wê qeyranek hîn mezintir bi xwe re bîne. Bi helkeftina salvegera 13emîn a şoreşa me, em soz didin ku têkoşîna ji bo azadî û dadmendîyê bidomînin, û em destnîşan dikin ku hêzên me wê li hember hemû metirsî û xeterîyên li dij gel û şoreşê têkoşîna xwe bidomînin.
Fermandarîya Giştî a Yekîneyên Parastina Gel

Xeznewî: Bikaranîna olê seba berjewendiyên desthilatê li dij nirxên îslamê ye

Birêz Şêx Mirşdê Xeznewî li ser bikaranîna olê ji bo berjewendiyên desthilatê yên mezhebperist axivî û got ku ev yek li dij nirxên mirovan û sincên rastîn ên îslamê ye, her wiha dîyar ku ev kiryar li dij yekîtî û hevgirtina neteweyî ye. Der û dorên civakî her wiha kesyatên olî yên mîna Şêx Mirşdê Xeznewî der heqê hin diyardeyan de ku dûrî nirxên îslamê û civaka Sûrîyayê ne , nerazîbûna xwe nîşan da. Bi taybet kiryarên mîna bêrêzîya li hember pîrozî û sembolên civakan û bikaranîna têgihên dûrî çanda gelê Sûrîyayê. Di bûyerên vê dawîyê de nemaze yên ku li Swêdayê qewimîn, di bin navê olê de hin kiryarên li dij mirovahîyê pêk hatin ku di rasîya xwe de dûrî sincên misilmanên rasteqîn in. Sivîl hatin kuştin, mal û milkên nîştecihên deverê hatin şewitandin û talankirin û bêrêzî li çand û pîrozîyên civakan hate kirin.

Welîd Phares, piranîya amerîkîyan li dij in ku Hêzên Sûrîya Demokratîk bêçek bibin

Roja yekşemê 12. 07. 2025 Welîd Phares, şêwirmendê berê yê Serokê Amerîkayê Donald Trump, ji kenala Rûdawê re axivî, Phares got ku piranîya Amerîkîyan eşkere dibêjin wekî ew naxwazin Hêzên Sûrîya Demokratîk bêçek bimînin heya ku sîstemeke ewle û piralî li devera Sûrîyayê neyê sepandin, wate tevaya netewyên Sûrîyayê li xwe bigire, her wiha da zanîn ku ev mijar hîna ji hêla raya giştî ya amerîkayî ve biryar pê nehatiye dayîn.